بسم الله الرّحمن الرحيم

December 1999. Issue No. 203
العدد ٢٠٣، ديسمبر ١٩٩٩م، شعبان/رمضان ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

واكتملت الانتفاضة نجمة خماسية

جهاد متواصل عبر خمسة اعوام، لم ينقطع يوما، كما لم ينقطع قمع الظالمين. وعطاء كريم من نفوس كبيرة استعلت على الدنيا وشهواتها وتطلعت لما عند الله، وثبات على الحق مع إيمان راسخ وعزم وشمم. تلك هي قصة انتفاضة شعب أبى الا ان يعيش حرا أبيا، وينعتق من القيود مكسرا الاغلال واثقال الدنيا. وهي قصة كتبت فصولها بدماء الشهداء، فاصبحت من الملاحم الكبيرة التي تختلط فيها عظمة الرجال بعظمة مبائهم وأهدافهم. وقف الجميع سدا بوجه الطغاة، فازداد تفرعنهم وراحوا يكثفون عدوانهم على الابرياء. سقط من سقط في ميدان الشهادة، وصعد الى ربه راضيا مرضيا، والدماء الساخنة تخط قصته على جبين الزمن، فتهفو لها النفوس عبر الزمان والمكان. أفرأيت باحثا في تاريخ هذه البلاد يستطيع تجاهل هذه الحقبة التي فرضت البحرين على خريطة السياسة في العالم وأصبح القاصي والداني يدركان معنى الظلم والقمع والارهاب السلطوي. واعتقل خلال هذه الفترة من اعتقل، فاذا كل منهم يولد من جديد بطلا عملاقا تشرئب له اعناق الناظرين، ويتمنى لقاءه الاحرار في كل مكان. وهذه الاعتقالات ما تزال تمثل الوجه الاسود للنظام القمعي الذي يأبى القائمون عليه التعامل بالحسنى مع ابناء اوال.

ملحمة الكرامة هو ما يناسب نضال الشعب على مدى الاعوام الخمسة الاخيرة من تسميات، وأية ملحمة أشرف من ان يقف الطفل والشيخ والمرأة رافعين هتافاتهم وقبضات أيديهم تلوح في الهواء معلنة تحدي النظام القهري؟ وكيف استطاع هؤلاء الصمود في مواقعهم على مدى ستين شهرا وهم الذين أنهكتهم سنوات القهر والاستعباد؟ ففي قرارة كل مواطن قناعة راسخة بضرورة الصمود بوجه الظلم والتصدي لمخططات الاعداء لانهاء عهد ظلمهم الاسود، وفي نفس كل مظلوم منهم شعور عميق بالظلامة والاحساس بضرورة منع استمرارها. وعلى هامة كل طفل اعتقل قرأ العالم آيات البطولة والشموخ، فكان التقدير والاحترام والانحناء والاجلال. وفي صدر كل أم فجعت آهات ما تزال مختزنة منذ اليوم الذي صرخت حسرة وهي ترى الجسد الطاهر ممزقا بمباضع الجلادين ورصاص الحاقدين. وفي قلب كل والد افتقد ابنا او اثنين او ثلاثة بعد ان جرهم الجلادون من غرف نومهم الى غرف التعذيب، أحاسيس بحسرة لا تنقطع وحقد على القتلة والسفاحين الذين يلطمونه كلما سأل عن فلذات كبده. فهو يسترق الانبا ء من أفواه ضحايا التعذيب الذين يخرجون من غرف التعذيب، فينقلون له معاناة ابنائه. فتارة يتحدثون عن صمودهم بوجه القتلة، واخرى يصفون ما يعانونه من تعذيب واهانة وشتم للمعتقدات. لكنه صابر محتسب، لان دم الحرية وحب الله يجري في عروقه.

خمسة اعوام من الصمود أذهلت العالم، فكيف يكون لشعب صغير مضطهد كل هذه الطاقة المختزنة مع ما لدى السلطة الظالمة من امكانات مالية وعسكرية هائلة؟ أليس الايمان مصدرا للقوة والعزم والارادة؟ فمن الذي يقول بان الظالم هو المنتصر دائما؟ لقد أصبح اليوم واضحا ان كل نقطة دم سقكت ظلما وعدوانا لمواطن يطالب بحقوقه المشروعة اصبحت مشروعا لحركة احتجاجية مستقبلية. وان كل شهيد احتضنه تراب اوال سيبقى شاهدا على ظلم النظام وارهابه، وسوف تنمو على قبره شجرة باسقة تحيي في الناس مشاعر العزة والكرامة الانفة. لقد كتب تاريخ جديد لهذه الارض، وهو تاريخ سطرت حروفه دماء الابرياء، وبالتالي فسوف يبقى خالدا مدى الدهر، وسوف تقرأه الاجيال وتدرك ما عاناه هذ الجيل على ايدي اعداء الحرية والانسان. نعيش اليوم امجادا لشعب ضحى بأغلى ما يملك من اجل ان يصنع طريق الحرية لاجياله الحالية والمقبلة.

ولكن هل انتهت المعركة؟ من الذي يقول ان الصراع الابدي بين الحق

○ كانت زيارة الامير للملكة المتحدة الشهر الماضي هي الحدث الابرز . فقد ذهب على رأس وفد من خمسين شخصا من بينهم وزيرا الخارجية والدفاع، واستقبل من قبل الملكة ورئيس الوزراء البريطاني وعدد من الوزراء. وذكرت مصادر مطلعة ان الوفد الاميري سعى للضغط على الحكومة البريطانية بخصوص المعارضة البحرينية، ولكنه لم يحقق نجاحا كبيرا في هذا المجال. وفي المقابل طرح الجانب البريطاني قضية حقوق الانسان والاصلاح السياسي على ضيوفه، ولم يسفر ذلك عن تطور ملموس. اما المعارضة البحرينية فقد أبدت حسن نيتها تجاه الامير، فامتنعت عن القيام باحتجاجات مثيرة، املة ان يكون لذلك اثر طيب في نفس الامير، فيسعى لبدء حوار جدي مع المعارضة. وبعثت المعارضة رسالة الى الامير عبرت فيها عن استعدادها للتعاون مع اي توجه لاعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني، وطلبت اجتماعا رسميا مع الامير، ولكنها لم تستلم ردا على ذلك. وعلمت المعارضة ان الرسالة وصلت الى السفارة البحرينية التي وقعت على استلامها رسميا. وبالرغم من محاولة الحكومة اظهار الزيارة بانها ناجحة بشكل كامل، فقد كانت الزيارة لوسائل الاعلام البريطانية والمنظمات الحقوقيةالدولية لطرح وجهات نظرها حول ما يجري في تلك الجزيرة الخليجية التي تعج بالاحداث والتطورات السياسية. وقد بثت القناة التلفزيونية البريطانية الرابعة فيلما وثائقيا حول الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين، تحدث فيه عدد من ضحايا التعذيب، بالاضافة الى بعض السياسيين. كما ركز الفيلم على الدور الذي لعبه ايان هندرسون في البحرين منذ ان وطأت قدماه تلك الارض الطيبة، وطالب بتسليمه لكي يحاكم لما ارتكبه من جرائم بحق الانسانية. وحاول سفير البحرين لدى بريطانيا الرد على ما جاء في الفيلم ولكنه فشل فشلا ذريعا ولم يستطع تبرير التعذيب الذي تقوم به حكومته بحق ابناء البحرين.

○ تصاعدت الاعتقالات التعسفية بشكل اوسع الشهر الماضي، حيث اعتقل اكثر من ثلاثين شخصا من بينهم طفل لم يتجاوز العاشرة من العمر. وشملت الاعتقالات تهدف لتوفير عدد كبير من المعتقلين ليتم العفو عنهم بقرار اميري في ١٦ ديسمبر. كما جاءت في محاولة يائسة من قبل الحكومة لوقف الاستعدادات الشعبية لاحياء ذكرى عيد الشهداء الذي يصادف ذلك اليوم، خصوصا ان الشعب يسعى لاحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة المباركة بعد ان يئس من وجود نية حقيقية لاصلاح الوضع لدى الامير.

○ خرجت في ١٢ نوفمبر الماضي تظاهرة شعبية من مسجد رأس الرمان بالمنامة الى السفارة البريطانية، ورفع المتظاهرون فيها شعارات وطنية كثيرة وطالبوا باعادة العمل بالدستور وانتخاب المجلس الوطني. كما تعهدوا بمواصلة درب النضال السلمي حتى تتحقق المطالب العادلة. وقد قمعت المسيرة بعنف شديد بعد ان شنت قوات الشغب الاجنبية عدوانا كاسحا على المشاركين فيها. واعتقل مساء ذلك اليوم اكثر من ثلاثة عشر شخصا من مناطق متعددة.

○ واصلت محكمة امن الدولة السيئة الصيت محاكمة ابناء البحرين. فقد أصدرت في ٢٤ نوفمبر حكما بالسجن لمدة ستة شهور على سبعة من المواطنين الذين قضوا في السجن اكثر من عام كامل. وهؤلاء هم: الدكتورعيسى ابراهيم مطر والدكتور محمد سعيد علي موسى، والمهندس حسن ابراهيم علي مطر، وسعيد علي مكي، وفاضل عباس الديري، والسيد جابر. وقال خبراء قانونيون ان هذه الاحكام الجائرة من جهة اخرى تؤكد ضرورة الغاء قانون امن الدولة السيء الصيت لانه يسمح بابقاء المعتقلين لمدة ثلاث سنوات، فاذا صدر حكم بالسجن لاقل من هذه الفترة فلماذا يسجن المواطن فترة اطول من ذلك؟

○ اهتمت المنظمات الحقوقية الدولية بالوضع البحريني، وعبرت عن ذلك الاهتمام من خلال الرسائل التي بعثت بها الى الامير والى وزارة الخارجية البريطانية خلال زيارة الامير الرسمية الى بريطانيا. وطالبت تلك المنظمات بالغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة واعادة العمل بدستور البلاد. ومن تلك المنظمات: منظمة المادة ١٩، والفيدرالية

القمة العشرون لمجلس التعاون الخليجي:
خلاف الحكومات وغياب الشعوب

بعد ان اختتمت قمة الرياض لمجلس التعاون الخليجي، أصبح واضحا ان القمة لم تتطرق الى القضايا الخلافية التي من شأنها تفجير الموقف، واكتفت بالتركيز على القضايا الاقتصادية. وكانت القمة العشرون للمجلس قد انعقدت بالعاصمة السعودية بحضور زعماء خمس دول وتغيب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة. وسواء كان تغيب الشيخ زايد ناتجا عن تراجع صحته ام احتجاجا على التطور في العلاقات الخليجية – الايرانية، فان غيابه ألقى بظلال كثيفة على مستقبل المجلس ومدى قدرته على البقاء في ضوء استمرار الخلافات بين دوله. والواضح ان المجلس، بعد ثمانية عشر عاما على تأسيسه ما يزال عاجزا عن التصدي للخلافات السياسية الكبيرة التي تعصف بالعلاقات بين دوله، ولكنه مع ذلك بقي التحالف العربي الوحيد الذي يعقد قممه في مواعيدها المحددة. وبعد أن كان هناك عرف بعقد القمم بشكل جماعي، فقد اصبح هناك الآن عرف يسمح بانعقادها «بمن حضر». وكان الشيخ زايد قد تغيب عن القمة الخليجية الطارئة التي عقدت في السعودية في الصيف الماضي. واكدت المصادر ان الخلافات السعودية – الاماراتية ما تزال كبيرة، فالسعودية تتقارب مع ايران، بينما الامارات تحمل لواء رفع الحصار عن العراق.

قمة الرياض هذه المرة نجحت بعد جهود طويلة في اقرار التعرفة الجمركية الموحدة بين دول الخليج الست، وسمحت بتعرفة تتراوح ما بين ٥ و ٧ بالمائة، الامر الذي بقي معلقا طوال السنوات الماضية برغم كونه غير مرتبط بشكل اساسي بأبعاد سياسية. ونجحت القمة كذلك في تحاشي الخوض في القضايا الخلافية وفي مقدمتها قضايا الحدود بين دول المجلس، والخلاف القطري – البحريني، وقضية الجزر الثلاث التي اصبحت قضية اساسية في سياسة دولة الامارات الخارجية. وكانت لجنة ثلاثية قد شكلت سابقا للتعاطي مع تلك المشكلة، ورفعت تقريرها في القمة، وسوف ترفع تقريرها النهائي في العام المقبل، وتهدف اساسا لتهيئة الاجواء لحوار اماراتي – ايراني حول مشكلة الجزر. ومع ان تلك الجزر كانت تحت السيطرة الايرانية منذ العام ١٩٧١ فانها لم تطرح على بساط البحث وتثار كقضية سياسية جدية الا قبل سبعة اعوام. اما الخلاف القطري – البحريني فهو من القضايا القديمة – الجديدة، وليس أدل على خطورتها من كونها عائقا امام تبادل السفراء بين البلدين. فبالرغم من عضوية كلا البلدين بمجلس التعاون الخليجي فقد حالت تلك القضية من تطور العلاقات بين الدوحة والمنامة الى مستوى تبادل السفراء. يضاف الى ذلك ان الانفتاح السياسي القطري وسياسة الدوحة الاعلامية لا تروقان للمنامة التي ترفض اي انفتاح سياسي داخلي وتعتبر ان وجود قناة «الجزيرة» القطرية ذات السياسة الاعلامية المنفتحة «تهديد لامن دول المنطقة». وكانت قطر قد كشفت ان الشخص الاول في المحاولة الانقلابية التي حدثت ضد الامير قبل بضع سنوات يحمل جواز سفر بحرينيا، الامر الذي ساهم في تعكير العلاقات بشكل اكبر.

ومع ان القمة تدارست بعض المقترحات مثل ضرورة التنازل عن شيء من سيادة كل دولة في مقابل تفعيل المنظمات الاقليمية، فقد بقيت القضايا السياسية طاغية على اجواء القمة التي هي الاخيرة ليصبح قادرا على التعاطي مع متطلبات شعوب المنطقة فسوف يواجه المزيد من المشاكل في السنوات القادمة. ويدرك الكثيرون ان المجلس يدخل القرن الحادي والعشرين بدون ان تكون له سياسات داخلية جديدة تناسب التطورات العالمية. وكانت قمة الكويت في ١٩٩٧ قد شكلت هيئة استشارية لتساهم في تقديم تصورات للقادة تعكس رغبات شعوب المنطقة، ولكنها لم تقدم – حسب ما يبدو – تقريرا ذا شأن، اذ لم يتبن المجلس سياسة انفتاحية على الصعيد الداخلي، وما تزال المشاكل الداخلية تعصف ببعض دوله. فالبحرين التي تعاني منذ خمسة اعوام من انتفاضة شعبية تطالب باصلاحات سياسية ما تزال ترفض القيام باصلاح سياسي، وتصر على دخول القرن الجديد بالسياسات القديمة التي حرمت المواطنين من المشاركة السياسية. ولم يستطع مجلس التعاون تقديم اي مبادرة لاحتواء تلك الازمة التي ما تزال قائمة. بينما هناك شعور عام بضرورة تطوير الاوضاع الداخلية في السعودية بشكل يجعلها تدخل القرن الجديد بنمط جديد من التعامل الداخلي والمشاركة الشعبية. ومع ان اقرار التعرفة الجمركية الموحدة يعتبر انجازا مهما فانه اقل كثيرا مما يتطلع اليه ابناء المنطقة الذين يشعرون بعجز قادتهم عن التعاطي مع قضاياهم المهمة بروح عصرية متطورة.

وهناك ابعاد اخرى للخلافات الخليجية، سواء ما يتعلق منها باستمرار الخلافات الحدودية (بين قطر والبحرين، وبين الكويت والسعودية، وبين السعودية وكل من الامارات وعمان)، او مايتعلق بالعلاقات مع كل من ايران والعراق. فالسعودية والكويت طورتا علاقاتهما مع ايران بشكل ملحوظ في السنوات الاخيرة، بينما رفضت الامارات اي تطوير لتلك العلاقات ما دامت قضية الجزر – من وجهة نظرها – غير محلولة. وتوجهت الامارات الى العراق، الامر الذي أدى الى نزاع مكشوف بين ابوظبي والرياض في الصيف الماضي وصل الى مستوى التراشق الاعلامي المكشوف. وتسعى قطر وعمان لتحقيق توازن في علاقاتهما مع كل من بغداد وطهران وتسعيان للتأثير على موقف المجلس بهذا الاتجاه. لكن الواضح ان البون شاسع في مواقف الدول الخليجية، الامر الذي سوف تكون له انعكاسات سلبية كبيرة اذا لم يتم وضع ضوابط تحكم العلاقات الخارجية، ودور المجلس – كمنظومة سياسية – ازاء هذه المشكلة وغيرها.

الامر الذي يهم شعوب الخليج ان القمة العشرين لمجلس التعاون لم تستطع الخروج عما كان مألوفا في القمم السابقة، فهي لم تتطرق الى تطوير الانظمة السياسية الداخلية، ولم تناقش مطلب المشاركة الشعبية، وترك لكل بلد اختيار ما يشاء من اساليب لتحقيق ذلك. وهناك الآن مشاعر متباينة ما بين التفاؤل بعودة شيء من الاستقرار الى المنطقة وذلك بسبب التفاهم بين ضفتي الخليج من جهة، والرغبة في رفع معاناة شعب العراق من جهة اخرى، وخيبة الامل بسبب عجز الحكومات عن التعاطي مع تطوير النظام السياسي واقرار المشاركة الشعبية وفق دساتير حديثة من جهة اخرى. ويتذكر شعب البحرين القمة الخليجية كل عام لانها تعيد الى ذاكرته القمة الخامسة عشرة التي عقدت في المنامة في ديسمبر ١٩٩٤ بينما كانت أصوات الاحتجاجات وانفجار اسطوانات الغاز تهز مسامع المشاركين في تلك القمة.

ماذا بعد الخمس سنوات؟

مضى على الانتفاضة الشعبية حتى الآن ٥ سنوات، وزادت الشقة والبعد بين الشعب والنظام. ولا يعتقد أن العلاقة سوف تعود إلا بعد مضي الكثير من الوقت وهذا يعتمد بالطبع على النظام وكيفية تعامله مع الشعب إن كان النظام يرغب في الوصول إلى حل أو تسويته. ولا يبدوا في الأفق شئ من هذا القبيل، فكلما يحصل على الساحة الآن من اعتقال وتعذيب وإقصاء وإبعاد لكل من يساهم في إنجاح تحقيق المطالب العادلة يستبعد تحقيق ولو بصيص أمل في الانفراج السياسي. فتصريحات الأمير الجديد ما هي إلا بالونات تطلق ما عساها تنفجر حتى تصدر صدا إعلاميا يستفيد منه النظام ولا يتحقق شئ على الأرض في صالح المواطن. وذلك إما نتيجة لسيطرة جهة من جهات الحكم على الآخر، أو لأنها سياسة اتفقت عليها العائلة من البداية بهذا العمل وهي "الضرب بقبضة من حديد" لكل من ينادي بالإصلاح، ومن جهة أخرى يحاول النظام إعطاء الأمل بتحقيق شئ ما. ولكن الغالب ما يحصل الآن هو عكس التصريحات والوضع لا ينبئ بانفراج أبدا.

توالت الأحداث في السنوات الخمس الماضية وهي بين كر وفر وهبوط وصعود وتحاول الحكومة جاهدة في التصدي وصرف الكثير من المال والجهد وبث الفرقة في صفوف الناس وشراء بعض النفوس المريضة لإفشال المطالب الشعبية العادلة التي لا تطالب بإسقاط النظام القائم أو أي شئ من هذا القبيل وإنما مطالب عادلة شهد لها القاصي والداني ومنها تصريح وزير الخارجية البريطاني للشرق الأوسط بقوله إن المعارضة البحرينية تحمل مطالب عادلة.

لا يهمنا كل هذا فلدى النظام البحريني برنامج لا يحيد عنه حتى وان قالت الحكومة البريطانية ما تقوله أو جريدة هنا أو إذاعة هناك أو مؤسسة حقوقية ذكرت الحكومة بكل ما تذكر به الحكومات القمعية فهذا ليس بالأمر الكبير على النظام البحريني، لأنه تعود عليه وكفى. وبين الحين والآخر يصدر النظام أبواقه إلى الإعلان المحلي والخارجي بأنه في اتجاه التغيير وانه افرج عن ٣٠٠ فرد، كل ذلك للاستهلاك الإعلامي فقط ولا يرى شئ على الساحة كما قلنا. وتقول الأبواق بأننا سمحنا لمنظمات حقوقية بزيارة البحرين، وأي زيارة هذه التي ما عساها تخرج عن تسيير النظام من استقبال رسمي وعدم السماح لهم –أي المؤسسات الحقوقية– بالذهاب بمفردهم وتقصي الحقائق والالتقاء بمن ذهبوا من أجلهم.

يعتقد أن كل هذا سوف يجني ثماره النظام في المستقبل، فمع وجود القنوات الفضائية والثورة المعلوماتية الهائلة التي لا تألوا جهدا عن إظهار ما يخفى سوف يظهر ما هو مخبئ الآن إلى العيان في المستقبل القريب، فلا يضر أن ينفي بوق حكومي كل ما يحدث، فهناك الكثير من الناس الذين يريدون الخير إلى البشرية، بالسعي جاهدين في إخراج ما تخفيه الحكومة على الناس وعلى العالم في الوقت الحالي سوف ينكشف الوجه القبيح للنظام شاء أم أبى.

كل يوم نجد عبر القنوات الفضائية الكثير من الماسي التي حاولت الأنظمة القمعية إخفاءه عن أعين الناس، ولكن الوقت أتى بعد أن ذهب ذلك النظام إلى مزبلة التاريخ حتى أخرجت الماسي ويزداد حقد الناس على ذلك النظام ويتمنون زواله إذا كان موجودا ورميه في مزبلة التاريخ إذا كان قد تغيير و لا

أجهزة القمع في البحرين، وأساليب التعذيب

أساليب التعذيب التي تمارس في مختلف أقسام أجهزة التعذيب في البحرين وبالتحديد في الأقسام التي تتابع قضايا أفراد أو جماعات تمارس نشاطات في إطار حريات التعبير، والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، والشعائر والحريات الدينية، وحتى الحقوق العمالية والمهنية، كثيرة ومتنوعة في بشاعتها، وعلى راس هذه الأقسام وفي مقدمتها جهاز المخابرات "أمن الدولة" SIS، وعندما نريد حصر أساليب التعذيب بحسب الصنف فانه يمكن القول بأنها تتفرع من نوعين أساسيين، الحاجة إلى أي منهما تفرضها طبيعة القضية التي حشر فيها المعتقل " الضحية ".

النوع الأول: (الاعتراف المجمل) يمارس ضد الضحية التي يراد منها الاعتراف ، بنعم أو بلا.

النوع الثاني: (الاعتراف التفصيلي) يمارس ضد الضحية التي يراد منها اعترافا مفصلا ودقيقا، كقصة أو أحداث متتالية، أو الإدلاء بشي من هذا القبيل عن مجموعة صغيرة كانت أو كبيرة.

على أنه ليس بالضرورة أن يتعرض المعتقل " الضحية " إلى كلا النوعين، أو إلى أحدهما بالتحديد، وانما يفرض هذا أو ذاك الحاجة التي يراها المعذب لسرعة الحصول على اعترافات من الضحية، لان ليس كل ضحية ترفض الاعتراف منذ البداية، فمن ينفي التهمة جملة وتفصيلا منذ البداية، فانه يتعرض لكلا النوعين على التوالي وبمختلف الأساليب. أما من ينطق بنعم بمجرد توجيه الاتهام وبشيء من التعذيب النفسي والتهديد الشفهي والضرب والركل فانه يجتاز النوع الأول من الصنفين.

وجدير ذكره هنا، أن الخصوصية التي يتميز بها جهاز التعذيب " أمن الدولة" أو المخابرات (SIS) من بين أجهزه التحقيق في وزارة الداخلية، أن خبراءه كثير منهم من الأجانب" المرتزقة" ويتمتع بصلاحيات واسعة في اختيار أساليب التعذيب والقمع، ويلاحظ ذلك جليا في مراكز التحقيق الأخرى التي تقوم بالتعذيب البشع معتبرة ذلك تجاوزا على صلاحياتها التي منحت لها، وغالبا ما يتم تحويل المعتقل " الضحية" إلى قسم " أمن الدولة " لأنها في نظرهم تستطيع معالجة الموضوع تماما كما هي " محكمة أمن الدولة " في سعة صلاحياتها مقارنة بالمحاكم الأخرى في وزارة العدل.

وقبل الدخول في تفاصيل هذه النقاط، يجدر بنا أن نشير إلى أن كل معتقل" ضحية " يقع في قبضة أي قسم من أقسام (أجهزة التعذيب) فانه من المحظوظين ومن غير المحظوظين في آن واحد.

– من المحظوظين لانه يدخل إلى عالم آخر غريب، يرى حقيقة جمال عالمه الذي اعتاد عليه بمجرد أن يطل على عالم هؤلاء الساقطين في أوحال ما دون الحيوانية، وهذا ليس نسجا من خيال ضحية معتدى عليها، وانما اعترافات بلا تعذيب من المتمرس بانتزاع الاعترافات " المحقق" لحظة توبخه فيها بقايا حياة ضميره. يعترف بان ما يقوم به المعذب عمل غير إنساني، ويتعارض مع كرامة الإنسان التي منحه الله إياها. أتذكر ما ردده أحد المحققين – الذين حاولوا انتزاع اعتراف مني بالتعذيب – قائلا: أن الله يقول في كتابه الكريم: "ولقد كرمنا بني آدم .." ، وانتم تضطروننا إلى تعذيبكم!!! أو آخر يتأفف من طبيعة عمله الحالي ويحن إلى العمل الذي تركه قبل شهور، فقد كان موظفا في إحدى دوائر الخدمات المدنية " البلدية" يعمل فيها كمفتش، ولكن وبعد أن ترك العمل هناك وجاء إلى قسم المخابرات عرف أن عملا كهذا ليس مما يتشرف به الشريف، كان هذا اعترافا آخر من الجلاد أمام المعتقل "الضحية".

– ومن غير المحظوظين لانه يقع تحت قبضة سقطة، سفلة، شاذين، منحرفين، جمعتهم يد آثمة أدركت أن عملا كهذا لا تحسنه إلا هذه الشاكلة، لا تمتنع عن أي أمر يطلب منها، بل تتبرع بالقيام بأعمال مخزية لا يقوم بها حتى الحيوان.

أعود لأتذكر بالتفصيل أساليب التعذيب من خلال تفاصيل النوعين الأساسيين:

النوع الأول الذي يمارس ضد الضحية التي يراد منها أن تقول نعم فعلت كذا أو قلت كذا أو دعوت إلى كذا.. (اعترافا مجملا)، ولهذا النوع أساليب عديدة ومتنوعة، منها:–

١ – الفلقة.

٢ – الحرق بالمكواة.

٣ –إجبار " الضحية" على الجلوس فوق قنينة صالحة أو مهشمة الرأس.

٤ – تعليق " الضحية " من يديه أو رجليه من مكان مرتفع.

٥ – نتف شعر الرأس واللحية بطريقة مؤلمة.

٦ –التهديد بانتهاك العرض أو الشرف، من قبيل التحرش الجنسي بالتضحية نفسها،أو بأحد الأقارب الزوجة أو الأخت..

٧ – الضرب العشوائي على جميع البدن من قبل أربعة أو خمسة معذبين في آن واحد.

٨ – الصعق الكهربائي.

٩ –إدخال ابر في ما بين الأظافر واللحم لجميع أصابع اليد.

وغيرها كثير لا يمكن حصرها هنا. ففي هذه الحالة وبهذه البشاعة في ممارسة التعذيب والضغط النفسي والجسدي على المعتقل، يصل المعتقل إلى نهاية المطاف الذي يضطره لقول ما يراد منه، حرصا على الخلاص من التعذيب البشع الذي لا خلاص منه الا الموت ولكن لا سبيل إلى ذلك.

فبقول نعم فعلت، أو قلت، أو .ت، كما يريد المعذب، تنتهي هذه المرحلة (الاعتراف المجمل) من وجبات التعذيب، وينتقل المعذبون إلى بداية المرحلة الأخرى(الاعتراف التفصيلي)، حيث تنوع الأساليب الساقطة والمهينة، أما لو لم

ينطق بما يريدون، فانه أمام خيارين الأول أن تعاد الكرة مرات ومرات إلى أن تنهك وتنهار قواه، والثاني أن يفقد المعذب السيطرة باعتماد

أما النوع الثاني: (الاعتراف التفصيلي) الذي يمارس ضد الضحية التي يراد منها اعترافا مفصلا ودقيقا، كقصة أو أحداث متتالية، أو الإدلاء بشي من هذا القبيل عن مجموعة صغيرة كانت أو كبيرة. فانه يأتي مباشرتا بعد الحصول على نتيجة النوع الأول. ولهذا النوع أساليب عديدة ومتنوعة، منها:–

١ –تكبيل المعتقل بالحديد، وإجباره على الوقوف في وسط مكان لا يمكنه أن يسند جسده عليه، ويقف إلى جانبه معذب ليمنعه من الجلوس أو الحركة ويستمر هذا لساعات متواصلة وقد يصل لأيام متواصلة، وصلت إلى ٧ أيام في حالة ضحية نقلت لي شخصيا ما حدث لها، أو أكثر. على أن القيام بالصلاة أو الذهاب إلى بيت الخلاء أو الجلوس أو الحركة أو الامتناع عن الأكل ممنوع قسرا، وخصوصا الامتناع عن الأكل لان ذلك سيقلل من حاجة الضحية إلى بيت الخلاء، الأمر الذي يقلل من الإمعان في الاهانه، فيقضي حاجته وهو واقف بهذه الحالة. وهو في الأثناء يسمع كلام يتفوه به المعذب من قبل، أسئلة أو معلومات أو ما شابه، حتى يصل إلى نهاية تحمله وقدرته على الاستمرار والمقاومة.

٢ – إيقاف المعتقل عاريا في الفضاء في أوقات البرودة الشديدة، لمدد طويلة.

٣– منع " الضحية " من النوم.

٤– التهديد بإيقاف المعتقل لمدة ثلاث سنوات، بحسب " قانون أمن الدولة " تتجدد كلما دعت الحاجة، في الوقت الذي يكون بإمكان المعتقل الاعتراف و المثول أمام المحكمة. التي قد تصدر حكما اقل من هذه المدة ، أو اكثر، من يعلم ؟؟؟

٥– عمليات غسيل المخ، وذلك بإدخال معلومات لا أساس لها من الصحة، تساهم في أن يقوم المعتقل بالإدلاء بأي شيء يريده المعذب.

وهناك كثير مما يصعب الحديث ذكره أو مما لا يخطر على ذهن" بشر".

ومن كل ما ذكر في هذا التقرير، نستطيع القول أن التعذيب والمعذب (بكسر الذال) والمعذب (بفتح الذال)، في أجهزة التعذيب في البحرين، وعلى وجه التحديد لا الحصر " جهاز المخابرات – أمن الدولة" ،إنما هو عالم لا يطرأ على ذهن أو مخيلة من يحاول أن يعرف ما يحصل في غرف التعذيب هناك مهما بذل لذلك من جهد أو طاقة.

وجميعنا يعرف أن هذا الجهاز يقوم على أساس الخبرات الأجنبية وعلى عجلة الحقد الكامن غير المتوقفة، في نفوس المعذبين المرضى، وان كانوا من أبناء البلد. فالخبرات الأجنبية يقف على رأسها وفي مقدمتها معذب أحرار الماوماو في كينيا قبل ثلاثين عاما، وبعد ذلك منذ منتصف الستينات وحتى الآن معذب أهل البحرين الإرهابي البشع، أيان هند رسون، وأمثال توماس برايان وغيرهما. وجلاوزة التعذيب والإرهاب أمثال عادل فليفل وخالد الوزان وعطية الله الخليفة وغيرهم.

فمن يعذب من؟ وكيف ؟ ولماذا؟ وبأي حق؟ هذه محنة أهل البحرين مع الأغراب الذين منعوهم

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

٢٩ اكتوبر

● تلقت المعارضة البحرينية الانباء التي تحدثت عن ان اسرائيل تجري مفاوضات سرية مع البحرين بهدف اقامة علاقات دبلوماسية معها بدهشة كبيرة، وفضلت عدم التعليق على تلك الانباء بانتظار اتضاح الصورة اكثر. وكانت صحيفة «يديعوت احرونوت» قد قالت ان «موفدا خاصا من قبل وزارة الخارجية الاسرائيلية وهو بروس كاشران الذي يعمل رجل اتصال بين وزارة الخارجية ودول الخليج العربي زار في الآونة الاخيرة سرا كلا من صنعاء عاصمة اليمن والمنامة عاصمة البحرين والتقى مع عدد من كبار المسؤولين في هاتين الدولتين في محاولة لاقناع زعمائهما باقامة علاقات مع اسرائيل». واضافت الصحيفة انه «في البحرين توجد جالية صغيرة للغاية تبلغ ثماني عائلات فقط». ونقلت مصادر صحافية عن مصادر بوزارة الخارجية الاسرائيلية ان كاشران نقل تقييمات متفائلة حول احتمال التوصل الى انطلاقة في العلاقات مع البحرين قريبا». ولكن في مقابل ذلك اعربت مصادر مطلعة في الوزارة المذكورة عن شكها ازاء التقييمات المتفائلة التي نقلها كاشران حول احتمال التوصل الى اقامة علاقات مع اليمن والبحرين. ونفت وزارة الخارجية البحرينية يوم امس وجود اي اتصال سري مع اسرائيل.

● وكانت المعارضة البحرينية قد حصلت قبل فترة على معلومات بان هناك تعاونا بين جهاز المخابرات في البحرين و«الموساد» الاسرائيلي، وان الاخير يقوم بعمليات تجسس في عواصم غربية على المعارضة البحرينية وتقديمها الى المنامة. كما حصلت على معلومات لم يمكن التاكد منها بعد بان هناك تعاونا بين سفارة البحرين باحدى العواصم الاوروبية ومكتب اعلامي اسرائيلي في تلك العاصمة. وفي وقت سابق من هذا العام بثت الاذاعة الاسرائيلية نبأ حول التعاون المخابراتي بين الطرفين.

● وعلى صعيد آخر اكدت الانباء ان هناك ضغوطا كبيرة تمارسها الحكومة على اللجنة العامة لعمال البحرين. وقالت هذه التقارير ان وزير الداخلية عقد يوم امس الاول (الاربعاء ٢٧ اكتوبر) بمكتبه اجتماعا مع رئيس واعضاء الهيئة الادارية للجنة العامة لعمال البحرين هددهم فيه بانه لن يسمح مطلقا بقيام نقابات عمالية في البحرين. وقال ان النقابات العمالية تزعزع الامن والاستقرار ولا تناسب اوضاع البحرين. وزاد على ذلك تهديده بتقديم العناصر النقابية للمحاكمة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت. واكد ان وزارته تتابع عمل اللجان المشتركة. وكرر الوزير الاشارة الى جريمة الاعتداء التي قام بها جهاز المخابرات البحريني على مقر اللجنة العامة لعمال البحرين قبل بضعة شهور. وفي هذا المجال مارس ضغوطا كثيرة على رئيس اللجنة ونائبه لكتابة رسالة الى السيد حسن جمام، امين عام اتحاد العمال العرب لنفي الاعتداء بشكل قاطع.

● وقد أصدر اتحاد عمال البحرين يوم امس بيانا شجب فيه تلك المحاولات الحكومية لقمع الحركة العمالية مؤكدا شجبه للاعتداء على مقر اللجنة العامة. كما فند البيان ا دعاءات وزير الداخلية وتهديداته واعتبر ذلك خرقا «لمواثيق منظمتي العمل العربية والدولية خصوصا المباديء الاساسية ولمبدأ حقوق الانسان المادة ٣٣ والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ودستور دولة البحرين (المادتين ٢٧ و ٢٨). وهناك خشية من قيام الحكومة بخطوة مماثلة لما قامت به العام الماضي ضد جمعية المحامين البحرينية عندما حلت مجلس الادارة المنتخب وعينت ادارة اخرى. ولكن تلك الخطوة فشلت تماما وأرغمت الحكومة على التخلي عنها لاحقا.

١ نوفمبر

● أغلقت السلطات الامنية يوم الجمعة الماضية مسجد الصادق بمنطقة القفول تمشيا مع سياسة قمع حرية العبادة. وقد سادت حالة غضب واستياء كبيرين بين المواطنين الذين كانوا متوجهين للصلاة في ذلك المسجد. وعلى اثر قرار منع صلاة الجمعة هناك تجمهر المصلون امام الباب الرئيسي القر يب من مسجد آخر ودوار كبير ايضا. واستغرب المصلون في المسجد الثاني من هذا الاجراء المنافي للدين والمناقض لكل مباديء الحرية والانفتاح الذي تتكلم عنه الحكومة. ويقع هذا المسجد بالقرب من المنامة ويؤمه عدد كبير من المواطنين لاداء الصلاة خصوصا يوم الجمعة.

● هذا وما يزال مسجد مدينة حمد مغلقا منذ قرابة الشهر وذلك في اطار السياسة الجديدة لتكريس القمع ومحاصرة الحريات الدينية. وطبقا لبعض المعلومات فان الحكومة تخطط لاغلاق مساجد رئيسية كثيرة في البلاد ومنع الاحتفالات بشكل واسع. وتقوم السلطة بهذه الاجراءات تحت غطاء منع العنف في الوقت الذي لا يوجد فيه اي عنف في البلاد سوى ما تمارسه الحكومة ضد ابناء البحرين. ويرى المراقبون ان الحكومة تعتزم فرض مشروع المجلس الاسلامي الاعلى بالقوة، فهي تغلق المساجد وتمنع الاحتفالات الآن ثم تشترط على القائمين عليها الحصول على اجازة المجلس الاعلى لاعادة فتحها.

● وقال مصدر في المعارضة ان من الضروري اطلاع الجهات المسؤولة عن الحريات الدينية في الامم المتحدة على هذه التطورات، وذلك لدحض ادعاءات الحكومة بشأن الحريات الدينية وحقوق المواطنين في ممارسة شعائرهم الدينية التي اعتادوا عليها منذ مئات السنين.

وفي منطقة أبوصيبع دوى الليلة الماضية صوت انفجار كبير باسطوانة غازية احتجاجا على تقليص حرية العبادة بالمنطقة. وكان مواطنو أبوصيبع قد منعوا الشهر الماضي من اقامة احتفال بمناسبة دينية اعتادوا على اقامتها منذ مئات السنين. ومنعت مساجد ومآتم عديدة من احياء تلك المناسبة بمناطق بني جمرة والدراز والقدم وكرانة وتوبلي. وجاءت اوامر المنع من فاروق المعاودة، احد اعضاء لجنة التعذيب بوزارة الداخلية ومدير مركز البديع. ويعتقد ان المنع صدر عن رئيس الوزراء شخصيا.

● وشوهدت يوم امس شعارات كثيرة بمنطقة الديه احتجاجا على هذه الممارسات الجديدة. وتسعى الحكومة لاشغال المواطنين بهذه القضايا لكي ينسوا القضية الاساس وهي اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني. ولكن المواطنين واعون جدا لتلك القضايا، وقد انعكس ذلك في الشعارات التي كان من بينها: «لن نتنازل عن مطالبنا»، «البرلمان هو الحل»، «الحق فوق القوة والشعب فوق الحكومة»، «نحن نريد الحرية ونرفض العبودية للطاغوت»، «لماذا

رسالة من المنفى لأبناء شعبي

أكتبها بقلب متالم، حينما أسمع أنه صدر بحق البعض من أفراد شعبي مكرمة أو عفو من اية جهة كانت، ويعتصر ويئن جوفي لهذا الشعب، لأنني ادرك المرارة التي يعيشها أهلنا في الداخل، ونحن المنفيون في الخارج. كما يصعب على المرء أن لا يتذكر القمع الذي تمارسه السلطة بحق هذا الشعب، وهانحن نسمع بصدور عفو عن بعض المعتقلين من بين مجموعات كبيرة ترزح في السجون الظالمة بدون تهمه او مسوغ قانوني، وبينهم الأطفال والنساء والشيوخ والشباب. وما يزال النظام يمارس الاعتقال بحق الكثيرين، وإبعاد البعض، وتهجير الآخرين، وإغلاق بيوت الله، وتهديد واستدعاء أئمة المساجد وأصحاب المآتم والقائمين عليها. لقد عانى شعبنا من أفضع الجرائم في تاريخه، فتم منعه من ممارسة حقه المشروع في ممارسة شعائره الدينية، وبعد ذلك يقال ان في بلدي مكرمة، فاية مكرمة هذه؟

تساؤلات كثيرة تمر بذهني: من هو صاحب تلك المكرمة؟ وإلى من ذلك العفو؟ فكلمة مكرمة حين تصدر عن أية جهة أو شخص تدل على عطف الجهة أو الشخص تجاه المعطوف عليه. وهنا يراودني سؤال آخر: هل أن شعبي يحتاج إلى ذلك العطف الصادر بحقه؟ وهل صاحب العطف أهل بعطفه على المعطوف عليه؟ ولماذا هذا العطف على شعب بلدي؟ فهل هو فقير او بائس يحتاج إلى العطف؟ والانكى من ذلك سؤال آخر يفرض نفسه علي: فهل العفو الصادر لأبناء شعبي قدر محتوم لهم؟ فإذا كان قدر هذا الشعب

فما هو أمله في العيش بقية حياته؟ وما أمل ومستقبل الأجيال الصاعدة الواعية؟

أسئلة تحمل في طياتها مظاهر الصراع المحتدم بسبب محاولة شعبي استرداد كرامته وإصراره على العيش بحرية وكرامة. وانا مقتنع بان المحاولات اليائسة لطمس هوية أبناء البحرين وإذلالهم لن تعود بالنفع على من يقوم بها. فالشعب قال كلمته وقرر التخلص من الإذلال والماضي الأسود والسير عبر نهج الحياة المتحضرة الحرة الآمنة.

إن ما سمي بالعفو هو نتيجة الضغط الداخلي والخارجي على النظام القائم، والمهدد بالعزلة الدولية، وهو نتاج حقيقي لصمود أبناء شعبي في الداخل والخارج، واننا نقولها بدون وجل بل بشعور بالمسؤولية: إن شعب البحرين لا يستجدي من أحد، ولا يرضى بالاذلال والاهانة بين الفينة والأخرى. فغايتنا السير لتحقيق اهدافنا المشروعة ولن ندخر جهدا و لا دما للوصول لتحقيقها. ولو تعمق المرء في جوهر ما يصدر من مراسيم بما يزعم أنها مكارم وعفو لتجلى له من الوهلة الأولى أن في ذلك إجحافا واذلالا لشعب مسالم، عرف بالرقي والحضارة وباغت الظلم والظلام وسعى ببسالة وكرامة للوصول إلى غايته. فليس هناك ما يمنعه البتة من الاستمرار حتى يتحقق ما يصبو إليه، لأنه أثبت مصداقيته بقدرته وصلاحيته وعطائه السخي وبذل الغالي والنفيس من أجل أهدافه المشروعة وقدم الأرواح الطاهرة الشهيدة

وثمة سؤال آخر في هذا السياق: هل الشعب السخي الكريم يجازى بمكارمك وعفوك وفتحك السجون وقتل الأبرياء وتشريد المواطنين؟ فكيف يستوي هذا وذاك وشتان بين الاثنين؟. اننا نقولها علنا أن الشعب كالسيل النازح من أعلى قمم الجبال، فهو يسيل بين الصخور الجبلية ويتجاوز العقبات ليصل الى مجرى النهر الجميل. فمهما

فعل أصحاب القرار والسلطة لمواجهة هذا الشعب، فإن مراميهم خائبة وخاسرة حتما، فالنهاية والغلبة تكون لصالح الشعب لكونه صاحب الإرادة والقوة والعزيمة. وصمود شعب البحرين أكبر بكثير من جبروت السلطة وأصحابها. ان الشعب كالبركان المنفجر يوما ما. وإن ما يدور الآن في بلدي منذ تفجر الانتفاضة المباركة لهو استمرار لذلك البركان. ولكي يتوقف ذلك فان على السلطة مراجعة نفسها والاحتكام إلى العقل، والإنصات إلى كلمة الشعب.

ان ما دفعه الشعب كان باهضا جدا، والدماء الزكية لا تسمح لنا بالمساومة على المباديء على الإطلاق، خاصة وإننا الآن على موعد مع عرس شعبي عظيم هو الذكرى الخامسة للانتفاضة المباركة والاحتفاء بذكرى يوم الشهيد البحراني. انني أقولها لشعبنا الكريم: ان إيمانكم بالصمود هو مرجع قوتنا معا، فلنشد على أيادي قيادييننا وأبنائنا الرازحين في زنازين الغصب والتعذيب، ولنقبل جباه المنتصرين العائدين من السجون لأهاليهم، ولنشد من أزر أهالي الشهداء الأبرار، ان

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

انتهاك المساجد؟»، «سنواصل النضال على درب الشهيد نضال».

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية في عددها الصادر هذا اليوم مقالا بعنوان: «المطلوب مزيد من الانفراج السياسي والعفو عن المبعدين والمسجونين»، كتبه الاستاذ البحريني يعقوب جناجي المقيم في دمشق. وجاء في المقال تعليق على قرار تشكيل لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى، وملاحظات على ذلك منها: ان مجلس الشورى معين وليس لتوصياته او قراراته قوة قانونية وكذلك اللجنة المنبثقة عنه، وانها لن تستطيع تحقيق مهماتها لان البحرين لم توقع على المواثيق الدولية حول الحريات العامة، وان البلاد تعاني منذ عقود من تجاوزات وخروقات واسعة في المجالات القانونية والسياسية والنقابية والاجتماعية. وعدد الكاتب بعض القوانين التعسفية التي صدرت بعد المجلس الوطني وتعليق العمل بدستور البلاد قبل ربع قرن. وتطرق الى «ممارسات الطرد من العمل والاعتقالات العشوائية واعمال التعذيب، الامر الذي ادى الى وفاة العشرات من المواطنين من جراء ذلك او برصاص قوات الامن». ويعتقد الكاتب ان «هذه بعض القضايا الاساسية الهامة ذات الاولوية والمطلوب حلها بشكل عاجل قبل ان تبدأ اللجنة بالتعاون مع الاجهزة الرسمية المعنية بتنمية الوعي بحقوق الانسان ومتابعة مسائل حقوق الانسان والعمل على حمايتها»، حسب ما جاء في الامر الاميري الخاص بتشكيل اللجنة. وقال انه اذا تحقق ذلك فسوف تكون هناك ارضية صلبة لعمل اللجنة. وطالب الكاتب باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين السياسيين، وان لا يكون ذلك مشروطا بالولاء الا للوطن ودستور البلاد وليس للحاكم.

● وفي يوم السبت الماضي (٣٠ اكتوبر) اقيم في لندن احتفال ومعرض فني لاحياء الذكرى الـ ٧٠٠ لوفاة الفيلسوف الشيخ ميثم البحراني. وقدم سماحة العلامة الدكتور السيد محمد بحر العلوم بحثا جديدا ومعمقا حول شخصية وافكار وآثار الفيلسوف البحراني. ويعتبر البحث الموثق من أهم ما صدر حول الشيخ ميثم، اذ ذكر الدكتور بحر العلوم أن الافكار الفلسفية الميثمية اثرت على علماء وفلاسفة الاسلام مثل العلامة الحلي وابن طاووس ونصير الدين الطوسي وصدر المتألهين الشيرازي والشيخ ابي السعادات والشريف الجرجاني وغيرهم.

● وبالمناسبة عرضت اعمال فنية ورسومات انجزها سجناء الرأي في البحرين. وقد اعجب الحاضرون بالمستوى المرتفع لاهل البحرين الذين يتعرضون لتعذيب المرتزقة المستوردين. وكانت الاعمال الفنية والرسومات قد هربت من السجون إلى لندن، وسوف يطبع البحث القيم في كتاب خاص، كما طالب الحضور بتكرار المعرض الفني لسجناء الرأي لكي يتعرف العالم على قضية البحرين العادلة وجذور اهل البحرين الحضارية.

٢ نوفمبر

● نظمت يوم امس اعتصامات واحتجاجات في عدد من المناطق وذلك بمناسبة ذكرى الاعتصام الذي قام به رموز الانتفاضة الشعبية قبل اربعة اعوام. وشاركت في الاعتصام مناطق عديدة اما باطفاء الانوار او حرق اطارات السيارات او تفجير اسطوانات الغاز او كتابة الشعارات على الحيطان. فقد سمع بمنطقة السنابس بالقرب من مركز البحرين الدولي للمعارض دوي اثنتتين من اسطوانات الغاز، وكان الصوت قويا لدرجة ان الموجودين بالمعرض أصيبوا بالذهول وقت الانفجار. وبالقرب من منطقة المرخ شوهدت سيارات الامن وهي تغلق الشارع العام بسبب الحرائق الصغيرة الكثيرة. وكانت هناك كمية كبيرة من الاطارات المشتعلة على شارع البديع. وكان الوضع مماثلا بالقرب من الدراز وبني جمرة. وفي منطقة الديه اطفئت الانوار بشكل ملفت للنظر فيما هرع اصحاب المحلات التجارية لاغلاقها في وقت مبكر على غير العادة. وفي منطقة كرانة شوهدت شعارات كثيرة مكتوبة على الحيطان بينما استمرت قوات القمع في مطاردة المواطنين الذين قاموا بذلك، وحدثت مطاردات متواصلة طوال الليلة قبل الماضية. وفي المنامة شوهدت الليلة الماضية النار مشتعلة في مكان القمامة على طريق الكنسية وسط الطريق القريب من القلعة. وحدث بسبب ذلك ارتباك شديد في حركة السير. وشوهدت سيارتان للشرطة وهما تجوبان المنطقة بحثا عن المتظاهرين.

● وتجدرالاشارة الى ان المواطنين قاموا باحياء ذكرى اعتصام مجموعة الرموز القيادية وذلك تعبيرا عن سخطهم الشديد بسبب عدم قيام الحكومة بأية اصلاحات سياسية واستمرار تعليق الدستور والبرلمان المنتخب. وكانت المجموعة التي تضم بالاضافة الى الشيخ الجمري كلا من الاستاذ عبد الوهاب حسين والاستاذ حسن المشيمع والشيخ حسين الديهي والشيخ حسن سلطان والسيد ابراهيم السيد عدنان والشيخ علي بن احمد الجدحفصي قد قاموا باعتصام تاريخي في خريف ١٩٩٥ احتجاجا على رفض الحكومة تنفيذ جانبها من الاتفاق الذي تم بين الطرفين عندما كان القادة معتقلين للمرة الاولى في المرة الاولى (ابريل – سبتمبر ١٩٩٥). ويشعر المواطنون بالغضب الشديد لان اولئك العلماء والفضلاء ما يزالون يرزحون في الزنزانات. فالشيخ الجمري محاصر في منزله ويخضع لضغوط متواصلة لحمله على التنازل عن المطالب الشعبية، بينما يرزح الاستاذ عبد الوهاب حسين واخوته في غرف التعذيب ويحرمون من العلاج المناسب.

● وعلى صعيد آخر تسود حالة من الغضب والاستياء في اوساط ادارات الصناديق الخيرية بسبب اجراءات جديدة تسعى الحكومة لفرضها عليها. ومن هذه الاجراءات منع الصناديق من اصدار التقويمات السنوية بالطريقة التي كانت تصدر بها من قبل. وتسعى وزارة الاعلام لمحاصرة تلك الصناديق الخيرية التي تتعرض لشروط صعبة لاصدار تلك التقويمات. وتشترط الوزارة عدم نشر اعلانات على تلك التقويمات، الامر الذي يحرم الصناديق الخيرية من مدخولات جيدة تفيد في نهاية المطاف العائلات المحتاجة التي فشلت الحكومة في سد حاجتها المادية. كما حث جهاز التعذيب عددا من ابواق النظام على الكتابة ضد هذه الصناديق والمطالبة اما باغلاقها او اخضاعها لرقابة وزارة الداخلية.

والتحليلات السياسية. وقال مواطنون اطلعوا على محتوياتها انهم جيدة ومفيدة وانها تؤكد استمرار النشاط المعارض لحكومة البحرين والاصرار على المطالب المشروعة. ورحبت المعارضة بهذه الصفحة وتتمنى ان تستمر وتتطور وتكون احد المصادر المهمة للتوعية والتوجيه الضروريين للحركة الشعبية.

٣ نوفمبر

● قالت الحكومة البريطانية انها تتوقع ان تتعاون كل الدول بما فيها البحرين مع مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة. جاء ذلك في اجابة مكتوبة لسؤال وجهه اللورد ايفبوري حول الموضوع. وكان السؤال كالتالي: «سأل اللورد ايفبوري حكومة صاحبة الجلالة عما اذا عرفت السبب وراء تأجيل حكومة البحرين زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة التي وافقت عليها في البداية في اجتماع مع اللجنة الفرعية حول تشجيع وحماية حقوق الانسان، وذلك في اغسطس ١٩٩٨، وما هو الموعد الجديد الذي اتفق عليه للزيارة، وما اذا كانت (الحكومة البريطانية) سوف تضغط على السلطات البحرينية لاطلاق سراح كل من الشيخ حسين الديهي والشيخ علي عاشور والشيخ حسن سلطان وحسن مشيمع والسيد ابراهيم السيد عدنان العلوي وعبد الوهاب حسين الذين اعتقلوا في ٢١ و ٢٢ يناير ١٩٩٦ولم تقدم لهم اية تهمة بارتكاب اية جناية؟».

● وجاء رد الحكومة على لسان البارونة سكوتلاند اوف أستال كالتالي: «ان السلطات البحرينية لم تناقش معنا تأجيل زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة. ونعتقد ان هناك مداولات بين البحرينيين ومجموعة العمل لتحديد موعد آخر في المستقبل. ونتوقع من جميع الدول ان تتعاون مع اليات حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، والبحرين ليست مستثناة من ذلك، وسوف نراقب الوضع بعناية. ان حكومة البحرين تدرك قلقنا بشأن المعتقلين. وقد رحبنا باطلاق ٣٢٠ سجينا مؤخرا. وحثثنا المعارضة البحرينية على التجاوب الايجابي مع مبادرات الامير للتصالح مع المواطنين الشيعة».

● وعلق مصدر بالمعارضة البحرينية مرحبا بما قالته الحكومة البريطانية ومؤكدا ان المطلوب ليس المصالحة مع طائفة بعينها من ابناء البحرين بل مع شعب البحرين كله وذلك باعادة العمل بدستور البلاد الذي هو الوثيقة القانونية الوحيدة الملزمة بين الطرفين والتي هي المصدر الاساس لشرعية النظام السياسي في البلاد.

● ومن جهة اخرى هناك لغط كبير داخل اللجنة البرلمانية البريطانية – البحرينية بعد ان تأكد ان الزيارة الاخيرة التي قام بها بعض افراد المجموعة الى البحرين الشهر الماضي لم يتم الاتفاق عليها بين جميع اعضاء المجموعة، وان الاعضاء ذوي الاتجاهات المتحررة والداعمة للديمقراطية وحقوق الانسان تم استثناؤهم من الزيارة ولم يعرفوا عنها الا بعد انتهائها. وقال احد البرلمانيين الغاضبين: «لم اكن على علم بالزيارة. وأنا منزعج بسبب ذلك، فأنا عضو في المجموعة وأبديت اهتماما كبيرا بالمنطقة. وقد تحدثت مع كين بيرتشيس حول ذلك، فكان موقفه اعتذاريا وقال ان الترتيبات لها حدثت في وقت قصير، وكنت في منزلي وكان بامكانهم الاتصال بي». واضاف: «انني مستاء كذلك بسبب التعليقات المنسوبة الى الدكتور عاشوك كومار. ان عاشوك عضو في لجنتي وسوف أسأله ما اذا كان قد قال ذلك فعلا».

ومن جهة اخرى علم ان مظاهر الاحتجاج الذي حدث يوم امس الاول شوهدت في مناطق كثيرة من بينها المنامة والنعيم والبلاد القديم. وقال شهود عيان ان حرائق احتجاجية صغيرة حدثت في هذه المناطق بالاضافة الى الشعارات الحائطية الكثيرة.

● الى ذلك استمرت ممارسات التعذيب في الفترة الاخيرة على نطاق خطير. واكدت التقارير الواردة من مركز التعذيب بالحوض الجاف ان مسؤولا واحدا هو فهد الفضالة تميز بشراسته ووحشيته في التعامل مع ابناء البحرين، وهو برتبة ملازم اول. وتقول التقارير انه لا يمضي يوم واحد الا وعاث بأجساد الموقوفين فسادا. وتضيف ان من يريد الاطلاع على حقيقة هذا الجلاد فعليه ان يقف لحظات امام مكتبه ليمسع من فمه اقدر الكلام الفاحش والبديء، وكل انواع الشتم والقدف والاهانة والتحقير. وفي ما يلي نماذج مما ارتكبه من جرائم مؤخرا بحق ابناء البحرين:

١ – جعفر وعادل شابان من منطقة المعامير، أضربا عن الطعام لمدة يومين بسبب سوء معاملته للسجناء. فجاء فهد الفضالة ومارس بحقهما اقسى اساليب التنكيل والبطش، ولا تزال آثار التعذيب واضحة على جسديهما.

٢ – عمار يوسف الاسكافي، ١٨، من منطقة البلاد القديم، لا تزال آثار الحديد في رأسه من جراء ضربات عنيفة على سياج حديدي، وآثار السياط واضحة على جميع انحاء بدنه. وحاول الفضالة الاعتداء غير الاخلاقي عليه مرارا، وشتمه وأهانه ووضعه في أسوأ الزنزانات الانفرادية وذلك بعد جلسات تعذيب متتالية.

٣ – حسين فرحان من منطقة سترة، تعرض لضرب مبرح بالسوط مدة طويلة على يدي فهد الفضالة. وقام الجلاد بسكب الماء البارد عليه عند منتصف الليل، ثم بعث جلاوزته الى هذا الشاب لينهالوا عليه ضربا وركلا، ثم وضعوه في زنزانة لا تتعدى مساحتها مترا مربعا ونصفا، وتركه فيها على ارض صلبة بدون فراش. والفضالة يكرر كثيرا قوله: «أنا أتلذذ بالتعذيب». وقال عدد من ضحاياه ان ما لاقوه على يديه أشد كثيرا مما لاقوه في مراحل التحقيق.

٤ نوفمبر

● استقبلت المعارضة البحرينية خبر «العفو الاميري» عن ٢٠ مواطنا بحرينيا منفيا بمزيج من مشاعر التشاؤم والامل. وقالت المعارضة ان الخطوات الصغيرة والهامشية تشكل جانبا من اساليب غير صادقة في التعاطي مع القضية الاساس وهي اقامة دولة القانون المؤسس على دستور البلاد. واعتبرت ان هذا المطلب الجوهري ثابت لا يتغير وان الوضع في البلاد

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

انتهجها رئيس الوزراء منذ حل المجلس الوطني وتعليق العمل بالدستور قبل ربع قرن. وقد قاسى هؤلاء آلام الغربة عن الوطن والاهل خصوصا ان جهاز التعذيب البحريني بقي يلاحقهم، وما يزال، في كل مكان حلوا فيه. ويشعر بعضهم بالتردد في اتخاذ قرار العودة لعلمهم انهم سوف يعيشون في ظل احكام الطوارىء وفي مقدمتها قانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي يعطي وزير الداخلية صلاحية اعتقال اي مواطن يشتبه في قيامه بأنشطة سياسية وايداعه السجن لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بدون تهمة او محاكمة.

وقال احد الذين وردت اسماؤهم في القائمة: «أزعجني كثيرا الاسلوب العدائي الذي تتبعه الحكومة في خطابها تجاه ابناء البحرين». واضاف قائلا: « في نظرالحكومة فان جميع المواطنين مجرمون حتى تثبت براءتهم»، و «ضالون عن الصواب والحكومة تهديهم»، و «غير مستحقين للعيش على ارض البحرين وانما الحكومة تتفضل عليهم بذلك». وعبر آخر في اتصال هاتفي عن مشاعر متباينة في نفسه ما بين الرغبة في العودة الى الوطن الذي منع من دخوله منذ سنوات ومقابلة الاهل وتقبيل التراب، والشعور بانه «سوف يعيش في سجن رهيب يراقب الجلادون فيه حركاته وسكناته» حسب تعبيره.

وقد شكك مراقبون سياسيون في دوافع الحكومة ورأوا فيها اساليب غير نظيفة. وأشاروا في هذا الصدد الى استمرار سياسة الابعاد حتى الآن. وقالوا انه منذ استلام الامير مقاليد الحكم قبل ستة شهور فقد تم ابعاد اكثر من اربعين مواطنا قسرا، من بينهم ٣٥ شخصا في شهر يوليو الماضي فقط. وقالوا ان الابعاد سياسة ثابتة لم تتغير وان السماح بعودة البعض لا يعني التخلي عن تلك السياسة التي لا تتبعها اية حكومة اخرى. فبعد قرار «العفو» الاول استمر ابعاد المواطنين قسرا. وقبل اقل من اسبوعين أبعدت حكومة البحرين المواطن الشاب، علي حسن مزعل، ٢١، الى الدوحة. وكان هذا الشاب قد أكمل دراسته الثانوية في الدوحة بعد ان حرمته الحكومة من مواصلة دراسته في مدارس البحرين. ولدى عودته من قطر يوم الجمعة ٢٢ اكتوبر ١٩٩٩ اعتقل في المطار يوما واحدا ثم أبعد الى قطر ظلما وعدوانا.

وقد اهتمت وسائل الاعلام العالمية بوجهة نظر المعارضة في هذه المسألة، وأجرت حوارات مع بعض ممثليها. ومن هذه الوسائل الاعلامية محطة «الجزيرة» وهيئة الاذاعة البريطانية واذاعة مونت كارلو ووكالة الانباء الفرنسية ووكالة الانباء الالمانية. وتشعر هذه المؤسسات باهمية موقف المعارضة البحرينية التي اثبتت مصداقيتها للعالم سواء من حيث اعتدال مطالبها ام اساليبها السلمية المتحضرة.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «العرب» اليومية التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم الاثنين الماضي مقالا حيدا بعنوان: «البحرين: أجمل الايام لم نكتبها بعد» كتبه الاستاذ هاني الريس، ممثل لجنة حقوق الانسان في البحرين. وجاء في المقال ان الامير قال هذه الكلمات خلال افتتاحه الانعقاد الحالي لمجلس الشورى المعين، وتمنى الكاتب ان يبدأ الامير في تنفيذ «الوعود والتظمينات التي قطعها لشعبه بعد تسلمه مقاليد السلطة في البلاد... وان يصدر امرا بالعفو عن اكثر من موقوف ومعتقل في سجون البحرين، والسماح لاكثر من الف عائلة بحرينية تعيش في المنافي القسرية بالعودة غير المشروطة الى البلاد، ووقف عمليات القمع والاعتقال التعسفي ضد الاصوات المطالبة بالاصلاح السياسي والدستوري، والعمل على تعزيز قيم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني في البحرين». واستعرض الكاتب ما صدر عن الامير من قرارات بانشاء لجنة لحقوق الانسان بمجلس الشورى المعين، واطلاق سراح بعض الموقوفين الذين انتهت احكام السجن التي اصدرتها بحقهم محكمة امن الدولة السيئة الصيت. ولكن الكاتب رأى ان تلك القرارات لم تتطرق الى القضية الجوهرية وهي اعادة العمل بدستور البلاد. وانتهى الى القول: «اذا كان أمير البحرين يحرص كما قال في خطابه الاميري على كتابة صفحات جميلة للمرحلة القادمة في البحرين فان أهم ما يمكن ان يسجله هو استعادة البلاد للديمقراطية التي خسرتها منذ الانقلاب على الدستور وحل المجلس الوطني المنتخب في العام ١٩٧٥، ومعالجة الاسباب الحقيقية للازمة السياسية الراهنة في البلاد، وعلى دولة المخابرات في البحرين وتحقيق العدل والمساواة بين المواطنين من دون تمييز وتعزيز قيم الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني وتمكينها من حماية حقوق الانسان».

٥ نوفمبر

● في اطار تكريس سياسة قمع حرية التعبير أرسلت الحكومة قبل ثلاثة ايام اوراق طلب الحصول على اجازة استعمال مكبرة الصوت الى عدد من المآتم والمساجد. وطبقا لهذا الاجراء فعلى جميع المساجد والمآتم الحصول على ترخيص لاستعمال مكبرات الصوت. ويشترط للحصول على تلك الرخصة حصر الصوت في داخل المكان وبقوة محدودة. واذا سمح للحكومة بذلك فقد يصبح استعمال مكبرات الصوت للاذان ممنوعا في المستقبل. وتمنع الحكومة الآن اقامة اية ندوة او مداولة فكرية او ثقافية او دينية الا باجازة رسمية من وزارة الداخلية. وقد أغلقت مسجدين كبيرين في الفترة الاخيرة، ومنعت العلماء والمفكرين من المشاركة في اية ندوة غير مرخص لها. ويعاقب من يلقي محاضرة بدون اجازة الحكومة بالاعتقال والتعذيب.

● واستمرارا للظاهرة الاحتجاجية انتشرت في اليومين الماضيين شعارات كثيرة على الحيطان بمدينة حمد تطالب باعادة العمل بالدستور والحياة البرلمانية واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. واكدت الشعارات استمرار المطالبة الشعبية برغم الارهاب السلطوي. وشوهدت شعارات مماثلة بمناطق كرزكان ودمستان ودار كليب. واعتقل في الوقت نفسه عدد من المواطنين في عدد من المناطق منها توبلي والبلاد القديم.

● وذكرت مصادر مطلعة ان الحكومة عممت على الوزارات قرارا يطالب المسؤولين بتعليق نشر اعلانات باهضة الثمن في وسائل الاعلام الدولية. فنشرت في صحيفة «التايمز» اللندنية يوم امس اعلانا كبيرا بهدف جذب رؤوس الاموال الاجنبة. ومن المعروف ان المستثمرين لا يغامرون بأموالهم في بلد مضطرب الاوضاع، كما هو الحال في البحرين. وربما كان الاجدر بالحكومة ان تسعى لاصلاح الوضع السياسي في البلاد ليكون ذلك مشجعا للمستثمرين الدوليين على الاستثمار في البحرين.

● وعلى صعيد آخر وقعت جمعيات حقوقية وسياسية تعمل في الدنمارك عريضة تطالب حكومة البحرين برفع الحصار عن الشيخ الجمري. وجاء في العريضة ما يلي: «منذ قرابة ثلاثة شهور قامت السلطات البحرينية بالافراج عن الشيخ عبد الامير الجمري بعد ان حكمت عليه محكمة امن الدولة غير الدستورية بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة مالية بقيمة ١٥ مليون دولار امريكي، ثم أطلق سراحه بعد ذلك في مسرحية كوميدية. ومنذ ذلك الوقت ومنظماتنا تتلقى المعلومات عن ان الشيخ الجمري ما زال قيد الاعتقال في اقامة جبرية وممنوع من الحديث مع الناس ومن حرية التعبير والضمير. كما ان آخر المعلومات تفيد بان السلطات حاولت ان تمنعه باستمرار من تلقي العلاج الطبي المناسب في مستشفيات البحرين او في خارجها، وذلك بالرغم من تدهور صحته نتيجة التعذيب ايام السجن. ان منظماتنا تتابع ببالغ القلق استمرار سلطات البحرين في فرض الاقامة الجبرية على الشيخ الجمري الذي كان يقود حركة احتجاجية سلمية تطالب بالاصلاح السياسي والدستوري في البحرين. وهي بذلك تدعو السلطات البحرينية الى وضع حد لمعاناة هذا الشيخ الكبير وتطالبها برفع الاقامة الجبرية عنه والسماح له بتلقي العلاج المناسب. ان المنظمات الموقعة على هذا البيان تناشد السلطات البحرينية الاخذ بعين الاعتبار المعاناة التي تواجه الشيخ الجمري بعد ان أمعنت السلطات في الاساءة اليه كمناضل وطني شريف ورجل دين محترم وكإنسان في الدرجة الاولى، وترفع عنه جميع القيود المفروضة عليه في ما يتعلق بجميع حريات الرأي والتعبير والضمير.

ووقع العريضة كل من: لجنة التضامن الدنماركية - البحرينية، الجمعية الدنماركية -

علي سيعود منتصرا

الساعة ١٢ ظهرا، وعلي منهمك في عمله وإذا بهاتفه النقال يرن، يرفع علي الهاتف،

وإذا بصوت يشوبه الحزن والحذر: «لقد اعتقل فاضل ليلة أمس». كانت الكلمات بمثابة الصاعقة التي تهد كيان الإنسان. دمعت عيناه، أطرق يفكر للحظات ليست بالقصيرة،

ثم تمتم بكلمات «إنا لله وإنا إليه راجعون، حسبنا الله ونعم الوكيل، اللهم انتقم لنا من آل خليفة، اللهم انتقم لنا منهم». يستأذن علي مسؤوله في العمل ليذهب إلى مكتب الطيران ليحجز تذكرة سفر للفرار بجلده من بطش الجلادين ومصاصي الدماء. علي يودع أمه وقلبه حزن واشجان. تم ينظر إلى ابنته التي لم يتجاوز عمرها الربيع الواحد ويخاطبها قائلا: «ابنتي سوف نلتقي، سوف نلتقي إنشاء الله في يوم مشهود، يوم إزهاق آل خليفة». ثم يحضنها ويقبلها ويقول لزوجته: وداعا، في أمان الله، إلى اللقاء. ولم يتسن لعلي الوقت ولم تسنح له الفرصة لكي يودع والده واخوته ولكنه ودعه في الهاتف وقال له: الوداع يا أبي الوداع. يفر علي بجلده هربا مما كان يُعد له.

الساعة ١٢,٣٠ ليلا وزوجة أخ علي نائمة وإذا بها تستيقظ على صوت مرعب، صوت مزعج

يهز مسامع النائمين، فتنظر في النافذة وإذا بقوات البطش تحاصر المنزل مدججين بالأسلحة، ومنتشرين في حديقة المنزل وحول المنزل وعلى كراج السيارة. تستيقظ منى لتقول لجواد: انهض يا جواد فقد أتت العساكر، أتوا ليقبضوا على أخيك. فيقوم جواد مفزوعا ويهرع إلى أبيه

تمتم وقال: «إنا لله وإنا إليه راجعون». ثم قام الأب بتهدئة جواد وطلب منه أن يدخل حجرته. ذهب الأب لاستقبال الوحوش وهم يطرقون الباب بصورة مرعبة واستفزازية. تدخل المخابرات المنزل لتعيث فيه تكسيرا وفسادا وتقول للأب أين علي؟ فيرد الأب: انه مسافر. ثم تذهب عصابة الإرهاب إلى شقة علي في الطابق العلوي لتفتش الشقة، وعند التفتيش يرى الوحوش منشورا يطالب الحكومة بإعادة العمل بدستور البلاد وإعادة البرلمان. ثم يقوم الضابط المتعنت سعود بالاتصال بالمطار للتأكد من أن عليا قد خرج من البلاد وكان الفريسة قد هربت من يده، ويقول الضابط للأب: إن المخفي أعظم، وكان هذا المنشور سيف قد شق رأسه، نعم لقد كانت هذه الكلمات بركانا في وجه هذا الوحش الذي جن جنونه حيث أن الفريسة قد هربت من يده.

تم استدعاء والد علي في اليوم التالي وزوجته وتم تهديدهما بان يضغطا على علي بان يرجع إلى البحرين، وقال الضابط للأب: إن لم يرجع علي فسوف نجلبه بشرطة الانتربول. خسئتم ايها الجلادون، فعلي هو الذي سوف يحاكمكم أمام المحاكم الدولية لما اقترفتموه في حقه وحق شعبه المظلوم من جرائم يندى لها الجبين. إن عليا لن

يسكت عن جوركم وسوف يقاضيكم أمام الضمير العالمي لما فعلتم باخوته الشهداء الأبرار الذين رحلوا عن بحريننا الحزينة نتيجة لوحشيتكم وبطشكم.

فسلام على تلك الأجساد التي ذابت في الحرية، وسلام على الأرواح التي انصهرت في العزة والكرامة

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

المغربية الثقافية، «فيري بليه» للدفاع عن الاقليات المغتربة في الدنمارك، المنظمة البولونية لمناهضة التمييز - الدنمارك، الاتحاد الوطني الكردستاني، منظمة الدنمارك، الحزب الشيوعي العمالي العراقي، منظمة الدنمارك، جمعية الديمقراطيين العراقيين في الدنمارك، الجمعية العراقية لحقوق الانسان، الدنمارك، حزب الشعب الاشتراكي، لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين.

● ومن جهة اخرى فاز هذا اليوم اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، بعضوية مجلس اللوردات للفترة المقبلة حتى اقرار تشريع جديد حول مستقبل اللوردات الوراثيين. وكانت حكومة العمال قد طرحت مشروعا لتنظيم نظام العضوية بمجلس اللوردات وجعله اكثر ديمقراطية وذلك بالغاء مبدأ توارث عضوية المجلس. وكان اللورد ايفبوري الذي تبنى قضية شعب البحرين منذ عدة سنوات، قد ترشح ضمن حزب الاحرار الديمقراطيين ففاز مع اثنين آخرين، وسوف يحتفظ بموقعه في الوقت الحاضر. ورحب اللورد ايفبوري بهذه النتيجة السارة واعرب عن رغبته في الاستمرار في الدفاع عن حقوق الانسان.

٨ نوفمبر

● في تحد صارخ للرأي العام العالمي المطالب بالغاء محكمة امن الدولة السيئة الصيت، قدمت السلطات البحرينية يوم السبت الماضي (٦ نوفمبر) ستة من المواطنين الشرفاء للمحاكمة امام هذه المحكمة بتهم مزيفة وسخيفة. فقد وجهت الحكومة ثلاث تهم واهية الى كل من الدكتور عيسى ابراهيم مطر والدكتور محمد سعيد علي موسى، المهندس حسن ابراهيم مطر، سعيد علي مكي، فاضل عباس الديري، والسيد جابر، وذلك في الجلسة التي ترأسها احد افراد آل خليفة. والتهم هي التحريض على كراهية النظام وحيازة منشورات ممنوعة وبث أخبار وإشاعات مغرضة. وخلال الجلسة الماراثونية وجهت التهم الى افراد المجموعة وقال القاضي انه سوف يصدر الحكم (الذي يقرره رئيس الوزراء عادة) في ٤ ديسمبر المقبل. وكان هؤلاء المواطنون قد اعتقلوا العام الماضي وتعرضوا لتعذيب وحشي ولم توجه اليهم تهمة ولم يقدموا الى اية محاكمة. وتعرضت منازلهم وقتها لتخريب منظم من قبل جهاز التعذيب، وتم سجن بعضهم في زنزانات انفرادية. وخلال الجلسة السرية التي عقدت بمركز التعذيب في سجن جو والتي لم تستغرق اكثر من نصف ساعة، تحدث الدكتور عيسى مطر فأنكر التهم التي وجهت اليه لكنه قال انه يطالب باعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني مؤكدا انه فعل ذلك بأساليب سلمية. ولم يسمح لمحامي المجموعة بمقابلته افرادها سوى قبل نصف ساعة من انعقاد الجلسة، وسمح لعدد محدود جدا من اقرباء المظلومين بحضور الجلسة السرية. ولا يسمح لهؤلاء المظلومين باستئناف الاحكام التي تصدرها المحكمة، كما لا يسمح لمحاميهم باستدعاء شهود للدفاع، ويكتفي القاضي لاصدار احكامه بما يقدمه جهاز التعذيب من «افادات واعترافات» سحبت من المتهمين تحت التعذيب الوحشي.

● ومن جهة ثانية تتفاعل مشاعر المواطنين غضبا بعد قرار الحكومة غلق مسجدي مدينة حمد والصادق بمنطقة القفول ومنع اقامة الاحتفالات الدينية. ويعيش المواطنون حالة من التوتر غير المعلن بانتظار لحظة الانفجار المؤاتية بسبب الاعتداءات الصارخة والمتواصلة على عقائدهم ومقدساتهم من قبل جهاز التعذيب. وعلم ان من الشروط التي تفرض هذه الايام على اماكن العبادة لعدم غلقها منع المواطنين من خارج المنطقة من حضور اية فعالية تنظم في تلك المساجد. وذكر بعض التقارير ان هذه الاعتداءات بلغت حد اجبار السجناء على تناول اطعمة تفتقر الى الشروط الدينية المعمول بها بين ابناء البحرين. وقد منع المواطنون من اداء صلاة الجمعة الماضية في المسجدين المذكورين اللذين اصبحت تحت حراسة جهاز التعذيب الذي يديره توماس برايان باشراف ايان هندرسون.

● وفي الوقت نفسه تكرست ممارسات القمع بحق المعتقلين وتعذيبهم. وذكرت المصادر ان المواطن حسين اوال قد كسرت رجله وفخذه وانها الآن ملفوفة بالجبس. وحدثت الكسور نتيجة تعذيب وحشي تعرض له مؤخرا بعد ان نقل الى زنزانة انفرادية. واكدت المصادر ايضا ان المواطن مهدي سهوان تعرض كذلك لتعذيب وحشي وان حالته الصحية متداعية بسبب ذلك. وطالبت المعارضة المنظمة الدولية للصليب الاحمر بزيارة هذين المواطنين والتعرف على المعذبين الذين ارتكبوا تلك الجريمة البشعة.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة «القدس العربي» التي تصدر في لندن في عددها لهذا اليوم مقالا للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «تهانينا للعائدين، لكن الازمة مستمرة». وجاء في المقال ترحيب بخطوة السماح لعشرين من المبعدين قسرا بالعودة الى وطنهم، ولكنه اعتبرها خطوة عادية لا تنطوي على تنازل سياسي يذكر لان من حق اي مواطن ان يعيش في وطنه ولا يبعد عنه قسرا. وقال: «نرفض اعطاء اي سلطة الحق في ابعاد اي مواطن مهما كانت «الجريمة» التي ارتكبها»، معتبرا ان الابعاد اجراء محرم بموجب الدستور والمواثيق الدولية. واضاف ان اجهزة الامن لا تزال تمارس سياسة الابعاد، فقد ابعدت خلال شهر يوليو مثلا ٣٥ مواطنا وابعدت منذ ايام قليلة احد المواطنين (علي حسن مزعل) القادمين من دولة قطر بعد ان انهى دراسته». وقال بخصوص السماح عودة بعض المواطنين: «لا يجب النظر الى هذه القضية بانها منة او مكرمة من الامير، انها مهمة من المهمات التي يجب القيام بها بالنسبة لحاكم ورث تركة ثقيلة عن والده، ويحاصره عمه باستمرار لتطويق كل المنافذ التي يريد الولوج اليها للوصول الى شعبه». ثم تساءل الكاتب: «لماذا جرى كل ما جرى في البحرين طيلة السنوات الماضية؟» واجاب على ذلك بالقول: «ان جوهر الازمة يكن في ان الحكم لا يلتزم بالعقد الذي وقعه مع الشعب وهو الدستور، وان الحكم يتصرف وكأنه مطلق الصلاحيات وقادر على ضبط كل شيء في البلاد بالعقلية الامنية». وفي النهاية قال الكاتب: «اننا ننصح الحكم بعدم الانسياق وراء النصائح الكاذبة التي تروج بان شعب البحرين قد تعب، وان الكثير من الناس لا يريد مجلسا منتخبا.... ان اجواء الحرية كفيلة

١٠ نوفمبر

● ما تزال الاعتداءات الحكومية على المساجد والمآتم تثير مشاعر المواطنين وتدفع باتجاه تفجير الوضع مجددا في حال استمرارها. وقد شهدت مناطق كثيرة في الايام القليلة الماضية موجة من الشعارات التي تندد بتلك الاعتداءات وتؤكد المطالب الشعبية المشروعة. وبالرغم من جهود وزارة الداخلية لشطب تلك الشعارات فقد بقي اغلبها ماثلا للعيان. ومن هذه الشعارات: «التعبير حرية، والحرية ملك لنا»، «طالب بارجاع مبعدينا»، «لن تقطعوا صلتنا بالجمري»، «اللهم رد كيدهم في نحورهم». جاء ذلك بعد تكثيف الحكومة اجراءاتها القمعية ضد حرية التعبير وسعيها لتأميم كل الانشطة الثقافية والدينية. وهناك توقعات باستمرار الحكومة في تقنين القمع ومصادرة الحريات الدينية ما لم يكن هناك ردة فعل شعبية فاعلة ضد هذه الاجراءات التعسفية. وقد جاءت هذه الاجراءات في الوقت الذي يستعد فيه المواطنون لاحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة الشعبية المباركة في ٥ ديسمبر المقبل وعيد الشهداء في ١٦ ديسمبر.

● وعلم من جهة اخرى ان الحكومة عينت احدى نساء العائلة الخليفية الحاكمة سفيرا للبحرين في فرنسا خلفا للدكتور علي فخرو الذي لم يتحدد مستقبله بعد. وسوف تكون الشيخة هيا الخليفة اول سفيرة في الخارج. وفي الوقت الذي يعتبر فيه اعطاء المرأة شيئا من حقوقها السياسية امرا ايجابيا فهناك تساؤلات حول حصر هذا العمل في اطار العائلة الحاكمة. وعلم كذلك ان الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة، النجل الثاني للامير، سوف يعين رئيسا للمجلس الاعلى للشباب والرياضة خلفا لعيسى بن راشد آل خليفة. وفصل الاخير من عمله بعد ان اطلق تصريحات حول نظيره السعودي، فيصل بن فهد الذي توفي في وقت سابق من هذا العام.

● وفي اطار سياسة فرض الامر الواقع على المواطنين، يتوقع ان يبدأ عبدالعزيز عطية الله آل خليفة، عضو لجنة التعذيب بوزارة الداخلية الذي عين محافظا للمنامة، حملة للترويج للمشروع الامني الجديد الذي يقتضي تعيين مخاتير للمناطق مرتبطين بوزارة الداخلية. وذكرت التقارير أن عطية الله، المعروف بدوره البارز في لجنة التعذيب التي شكلت بعد قيام الانتفاضة المباركة، سوف يطرح المشروع بقوة وسوف يهدد المواطنين بالمزيد من القمع والتعذيب اذا لم يتعاونوا مع هذا المشروع الامني.

● وعلى صعيد آخر بدت الدهشة على وجوه المشاركين في الدورة العالمية لكرة القدم للناشئة بمدينة كرايست تشيرج سيتي City Christchurch النيوزيلاندية عندما استلموا نسخهم من منشورات المعارضة البحرينية صباح اليوم. وكان هناك صحافيون عرب أعربوا عن استغرابهم لوصول منشورات المعارضة البحرينية الى أقصى دول العالم، ورأوا في ذلك تعبيرا بليغا عن شراسة القمع الذي يتعرض له ابناء البحرين. وقد وزعت المنشورات خلال مهرجان افتتاح الدورة.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «الحوار Dialogue» التي تصدر في لندن في عددها لشهر نوفمبر مقالا حول خلفية الوضع في البحرين كتبه الدكتور منصور الجمري. وتطرق المقال الى تطورات الحركة الشعبية في البلاد خلال العصور الاخيرة وكيف ان النضال المتواصل دفع المواطنين الى التفاؤل بمجيء الشيخ حمد الى الحكم، ولكن هذا التفاؤل، حسب ما يبدو حتى الآن، كان في غير مكانه.

● ومن جهته كتب اللورد ايفبوري، نائب اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، رسالة الى البارونة سكوتلاند اوف اسثال، الناطقة باسم الحكومة بمجلس اللوردات، جاء فيها ما يلي: «ان الحركة الديمقراطية ليست طائفية بل تضم السنة والشيعة. ولكن اذا اردت الاطلاع عن الاضطهاد الديني في البحرين فانني سأكون سعيدا جدا بتزويدك معلومات حول غلق المساجد والمآتم، واعتقال علماء الشيعة (قرابة ٣٠ منهم في الوقت الحاضر)، وتعيين ائمة الصلاة الملتزمين بتعليمات الحكومة. فمسجد الصادق بالمنامة مغلق منذ ثلاثة اسابيع بدون اي سبب. أما القضية الاشد قمعا فهي انشاء المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية الذي ينزع صلاحية تعيين ائمة المساجد من الناس. (الرجاء قراءة الرسالة المرفقة التي بعثتها الى السفير حول الموضوع ولم أحصل جوابا عليها). ان «البادرة» الوحيدة التي تحدثت عنها هي الزعم باطلاق سراح ٣٢٠ سجينا سياسيا. فهذا الرقم لا يمكن تأكيده لان السفير رفض اعطائي قائمة بالاسماء، وعرفت ان كثيرا منهم كان معتقلا بدون تهمة بينما كان بعضهم أشخاصا مدانين انهوا احكامهم. وقد اعتقل لاحقا بعض المفرج عنهم بعد قليل من اطلاق سراحهم، واعتقل عدد آخر من المواطنين. ولو ان مجموعة العمل (حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة) سمح لها بزيارة البلاد كما كان مخططا، فلربما كان هناك افراجات اخرى».

١٢ نوفمبر

● يساور المواطنين قلق شديد ازاء ما يمكن ان يتمخض من انعكاسات سلبية لفشل الحكومة في الاستعداد الكافي لمواجهة «آفة الألفية Bug millimium». جاء ذلك بعد تصنيف البحرين ضمن الدول الاقل استعدادا لتلك المشكلة. فقد أصدرت مجموعة جارتنر Group Gartner الامريكية تقريرها حول ذلك وصنفت فيه البحرين في «الدرجة الرابعة» من الاستعداد وهي الدرجة التي تضم دولا من اكثر البلدان فقرا مثل افغانستان واثيوبيا والصومال وكمبوديا. وهذه الدرجة تنطوي على مشاكل محتملة في مجال الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والماء والتجارة. وقالت مصادر حكومية ان الحكومة أصبحت قلقة جدا منذ صدور التقرير واتهمت المجموعة باستقاء معلوماتها من «مصادر غير موثوقة». واستغرب المراقبون من هذا التصنيف الذي يناقض تماما ادعاءات الحكومة بشكل مستمر حول سياساتها التنموية والتجارية. وقال أحد رجال الاعمال الغربيين لدى قراءته التقرير: «في الاسبوع الماضي فقط رأيت الاعلان الذي نشرته حكومة البحرين في جريدة التايمز اللندنية حول ما تدعيه من تطور كبير في الخدمات، فكيف يمكنني تصديق تلك الادعاءات

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

الحكومة لتأميم الفعاليات الشعبية بشكل كامل، وذلك بفرض افراد من العائلة الحاكمة على المواطنين في الكثير من الوزارات والمؤسسات الحكومية. وكما كان متوقعا، فقد صدر مرسوم رسمي بتعيين الشيخة هيا آل خليفة سفيرة للبحرين في باريس، في محاولة للايحاء بان ريادة العمل النسائي تتم على يدي احدى افراد العائلة الحاكمة. كما صدر قرار آخر بتعيين الشيخ عبد الله بن خليفة آل خليفة رئيسا لمؤسسة نقد البحرين، وهو المنصب الذي كان يتولاه سابقا عبد الله سيف، الذي أصبح وزيرا للمالية في التشكيلة الحكومية قبل بضعة شهور. ويتوقع كذلك تعيين الشيخ عبد الله بن حمد آل خليفة، النجل الثاني للامير، رئيسا للمجلس الاعلى للشباب والرياضة بعد ان طرد الرئيس السابق بسبب تصريحات لم تعجب العائلة الحاكمة. وفي اطار هذه السياسة ايضا بدأ رئيس الوزراء سياسة جديدة يفرض بموجبها على المواطنين زيارته في مجلسه في محاولة للتأكيد على انه لن يوافق على اية وسيلة للتعبير الشعبي سوى «المجالس المفتوحة» . بينما يطالب المواطنون باقامة دولة القانون التي يحصل فيها المواطن حقوقه عبر المؤسسات الدستورية وليس عن طريق العلاقات الشخصية مع افراد العائلة الخليفية الحاكمة.

● وفي لندن، قال الدكتور فيليب روبين، المحاضر في العلوم السياسية بجامعة اكسفورد، ان «للبحرين وضعا خاصا بين دول الخليج». وقال في محاضرة حول «آفاق الديمقراطية في دول الخليج» القاها الليلة الماضية بنادي الخليج الثقافي: «للبحرين تاريخ طويل حافل بالمعارضة المنظمة والنشاط السياسي المعارض، وكذلك في مجال النضال من اجل حقوق الانسان والحقوق السياسية خصوصا ايام الحماية البريطانية». واضاف قوله: «ان الدعوة للحياة الدستورية في البحرين قديمة حيث بدأت في الثلاثينات من هذا القرن وما تزال مستمرة». وقال انه في الوقت الذي يعترف فيه بان وسائل الممارسة الديمقراطية قد تختلف من مكان لآخر فان جوهر المشاركة الشعبية مؤشر على مدى وجود الظاهرة الديمقراطية».

● وعلى صعيد آخر تمارس حكومة البحرين سياسة التعتيم الكامل على زيارة الامير الى بريطانيا، وهي الاولى من نوعها منذ توليه الحكم قبل ثمانية شهور. فحتى الآن لم يعلن موعد الزيارة برغم قرب موعدها جدا. ولا يستبعد المراقبون ان يتوجه الامير الى لندن في الايام القليلة المقبلة. وتمنت المعارضة على الامير ان يتعاطى مع المطالب الشعبية وفي مقدمتها اعادة العمل بالدستور بشكل جدي، وان يطرح مبادرات اصلاحية حقيقية تبدأ بالحوار مع المعارضة وتنتهي بتحقيق مطالب الشعب المشروعة.

١٥ نوفمبر

● شن جهاز التعذيب حملة اعتقالات واسعة في اليومين الماضيين طالت عددا من المواطنين في مناطق مختلفة. وجاءت هذه الاعتقالات التعسفية في اثر مسيرة سلمية خرجت يوم الجمعة الماضية بعد انتهاء صلاة الجمعة بجامع رأس الرمان في المنامة وتوجهت الى السفارة البريطانية. ورفع المتظاهرون أعلاما ولافتات كتبت عليها المطالب الوطنية وفي مقدمتها اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح غير المشروط بعودة المبعدين. كما طالبوا بحرية ممارسة الشعائر الدينية طبقا للدستور. وشارك في المسيرات عشرات المواطنين الذين رفعوا شعارات تطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري والهتافات الاخرى مثل: «لن نركع الا لله». وبعد قليل من وصول المسيرة الى السفارة البريطانية بدأت قوات الشغب عدوانها على المتظاهرين مستعملة كافة وسائل القمع التي بحوزتها، ومنها القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة والرصاص المطاطي، وحدثت مناوشات بين ابناء البحرين والقوات الاجنبية المعتدية. وتمت مطاردة المشاركين الى منازلهم. وتم انزال قوات مكثفة بمنطقة رأس الرمان اخذت تتمركز فيها بشكل يشير الى ان تواجدها سوف يطول.

● في اثر ذلك قامت قوات التعذيب باعتقال عدد من المواطنين عرف من بينهم: علي عبد المهدي حسن المطوع ٢٢ (من منطقة عراد)، عقيل مطر، ٢٤، واخوه محمد مطر، وعبد الله طاهر، ١٨ (من منطقة النويدرات)، سعيد ابراهيم، ٢٠، واخوه ابراهيم (من منطقة الماحوز)، حسين جعفر مدن (من المنامة)، وشخص من منطقة البلاد القديم لم يتوفر اسمه بعد. وفي الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي تم اقتحام بيوت هؤلاء جميعا من قبل قوات التعذيب التي عاثت بها تخريبا وعبثا. وتم تكسير بعض محتوياتها بعد ترويع ساكنيها. وذكرت مصادر مطلعة ان اغلب هؤلاء المعتقلين يتعرضون لتعذيب وحشي في مركزي التعذيب بالحورة والمنامة.

● وكانت مشاعر المواطنين تتصاعد في الايام الاخيرة منذ صدور القرارات الحكومية بغلق مسجد مدينة حمد وجامع الصادق بالقفول. وقد عبر المواطنون عن استنكارهم لتلك الاجراءات الارهابية التي تطال عقائدهم ومقدساتهم بتكثيف كتابة الشعارات والاحتجاج السلمي كلما توفرت الفرصة. ففي يوم الاربعاء الماضي شوهدت الشعارات بكثافة بمنطقة إسكان السنابس، منها ما يطالب برفع الحصار عن الشيخ الجمري ومنها ما يطرح المطالب الوطنية. كما سمعت في الليلتين الماضيتين اصوات انفجارات اسطوانات غازية في مناطق متعددة. ويبدو ان ذلك جزء من الاستعدادات الشعبية لاحياء الذكرى الخامسة للانتفاضة الشعبية وعيد الشهداء في ١٦ ديسمبر المقبل. وشوهد مساء السبت الماضي حريق كبير عند مدخل منطقة الدراز وعم المنطقة ظلام دامس، بينما هرعت سيارات الاطفاء وقوات الامن نحو الحريق للسيطرة عليه، وبدأت مسلسل مطاردة الآمنين في المنطقة والاعتداء على منازلهم.

● ومن جهة اخرى يتصاعد القلق حول مصير المواطن الشيخ حسن القيدوم الذي اعتقل قبل بضعة اسابيع لدى عودته من سوريا، ولم يعرف عنه شيء حتى الآن ويخشى من تعرضه للتعذيب الوحشي. كما لا يزال مصير المواطن الشيخ حسين الاكرف غير معروف، وهناك خشية كبيرة على حياته. ويشعر المواطنون بغضب شديد بسبب استمرار الاعتداءات على المواطنين من قبل قوات الامن. فقد اصبح من بين الاجراءات الروتينية وقف المواطنين في الشارع وتعذيبهم بوحشية. وتؤكد التقارير ان شابا من منطقة الدراز قد تعرض مؤخراً تحقيق في هذه الاعتداءات التي لم تتوقف برغم ادعاءات الحكومة.

● واكدت التقارير الواردة من سجن جو ان الاوضاع ساءت في الفترة الاخيرة بعد ان تولى ادارة السجن شخص اردني اسمه رياض. وتقول التقارير ان المواطنين يستغيثون بشدة لوقف ارهاب هذا المرتزق. ومن بين الذين ذاقوا نصيبهم من ارهابه كل من رائد الخواجة وجعفر سهوان ومهدي سهوان. وما يزال الاخير يقبع في سجن انفرادي منذ بضعة اسابيع، وما تزال آثار التعذيب واضحة على اجساد هؤلاء. وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة هؤلاء الضحايا بشكل مستعجل وتسهيل نقلهم للعلاج بالمستشفيات.

١٧ نوفمبر

● استمرت صرخات الاستغاثة من غرف التعذيب البحرينية في الايام القليلة الماضية بعد ان تكثفت ممارسات التعذيب في الفترة الاخيرة. وجاءت تلك الاستغاثات بعد ان كشف النقاب عن ان عددا من المعتقلين من بينهم مهدي سهوان وحسين اوال، وضعا في زنزانات انفرادية لمدة ثلاثة اسابيع، وقيدت أيديهم بالحديد طوال تلك الفترة. وما تزال آثار القيود والتعذيب واضحة على اجسادهم. واكدت التقارير كذلك ان الشباب الذين اعتقلوا يوم الجمعة الماضية تعرضوا لتعذيب وحشي رهيب، وان الجلادين استمروا في شتم معتقداتهم الدينية بحقد واضح. وقالت التقارير كذلك ان الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الوطنية المعتقلين يتعرضون لمعاملة وحشية من قبل جهاز التعذيب، وانهم لا يحصلون على العناية الطبية اللازمة.

● وذكرت التقارير كذلك ان المعتقلين أصيبوا بخيبة امل كبيرة عندما فشلت لجنة حقوق الانسان التابعة لمجلس الشورى المعين في القيام بأية خطوة لوقف التعذيب في السجون او المطالبة بالقاء القبض على المعذبين المعروفين وفي مقدمتهم ايان هندرسون وتوماس برايان وعادل فليفل. ورأى مراقبون ان اللجنة أساءت لنفسها كثيرا عندما عقدت اول لقاء لها مع الدكتور فيصل عبد القادر، المنسق المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. وقال هؤلاء ان هذا الشخص الذي زور الحقائق ووضع البحرين في المرتبة الاولى في مجال التنمية البشرية على مدى السنوات الخمس الماضية، لا يمكن ان يقدم شيئا لتطوير حقوق الا نسان في البحرين. فتقاريره الرسمية التي قدمها للامم المتحدة في السنوات الماضية لم تتطرق قط للمعتقلين السياسيين او منع الشباب والاطفال من مواصلة دراساتهم في المدارس البحرينية او الجامعة، او حرمان مئات المواطنين من العمل بقرارات اجهزة التعذيب بوزارة الداخلية. وقالوا ان اللجنة ربما تحاول الحصول على «نصائح» من الشخص المذكور حول كيفية اصدار تقارير لتبييض صفحة الحكومة ومنحها «الدرجة الاولى» في مجال حقوق الانسان في المنطقة، تماما كما يفعل هو شخصيا. وكان التقرير الذي صدر عن الاجتماع قد ذكر ان الاجتماع «ناقش اوجه التعاون المختلفة بين اللجنة والبرنامج».

● لوحظ في الآونة الاخيرة ان هناك اهتماما حكوميا خاصا بالجوانب العسكرية، وانها رصدت ميزانية كبيرة لذلك. وكان التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قد ذكر في تقريره الاخير ان عدد قوات الجيش يبلغ ١١ الفا، بينما بلغ عدد موظفي جهاز الامن والشرطة اكثر من ٩٠٠٠ شخص، يضاف اليهم المخبرون الذين يتعاونون مع تلك الاجهزة وليسوا موظفين رسميين لديها. وذكرت التقارير انه في الوقت الذي ما يزال ابناء البحرين يعانون فيه من اوضاع اقتصادية متداعية فقد وقعت الحكومة صفقة عسكرية ضخمة لشراء صواريخ «امرام» الامريكية المستخدمة على طائرات اف ١٦ التي ستدخل الخدمة قريبا في «سلاح الجو الاميري البحريني».

● ويتوقع ان يطرح موضوع التسلح البحريني للمناقشة خلال زيارة الامير الى بريطانيا الاسبوع المقبل التي سيلتقي خلالها كلا من الملكة ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والخارجية. وكانت الحكومة البريطانية قد اكدت مؤخرا ان هناك عددا من البريطانيين الذين يقومون بتدريب البحرينيين في المجالات العسكرية. جاء ذلك في جواب مكتوب من وزارة الدفاع الى احد السياسيين البريطانيين الذي سألها حول الموضوع. وجاء في جواب الحكومة البريطانية: «في هذه السنة المالية التحق ثلاثة طلاب بحرينيين بدورة تأهيل الضباط بالكلية الملكية في ساندهيرست. وهناك طالب بحريني ملتحق بالتدريب الاولي بقاعدة كرانويل. وفي الفترة نفسها، تم انتداب ضابط بالاعارة للكلية العسكرية بقاعدة الشيخ عيسى في البحرين وذلك كمستشار لتنظيم الدورات. كما كانت هناك زيارتان قصيرتان لتلك الكلية لتقديم المشورة حول بعض القضايا المتعلقة بالاستقبالات الرسمية».

١٨ نوفمبر

● في الوقت الذي اعلن فيه عن قرار اميري باطلاق سراح عدد من الموقوفين والمحكومين ظلما وعدوانا، استمرت الاعتقالات التعسفية في مناطق عديدة، ومعها اجراءات التعذيب الوحشي. واعتبرت المعارضة ان اطلاق سراح الموقوفين خطوة ايجابية من جانب الامير، وتمنت ان تستمر خطوات انهاء العهد الاسود الذي فرضه رئيس الوزراء على البلاد منذ ربع قرن. ولكنها قالت ان الاعتقالات المستمرة بدون توقف والتي يقوم بها جهاز التعذيب الخاضع لسياسات رئيس الوزراء تهدف لافراغ المبادرات الاميرية من محتواها. ولذلك تعتقد المعارضة ان اعادة العمل بدستور البلاد هو الضمان الوحيد لأمن المواطنين، وان المبادرات الاميرية، اذا اقتصرت على محاولات احتواء ذيول الازمة ومظاهرها، ستبقى بدون معنى في غياب دولة القانون التي يحترم فيها الانسان وأمنه وحريته وماله وعرضه. وأشارت الى ان

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

بلاد صغير تعكس السياسات القمعية التي انتهجها رئيس الوزراء وتشير الى التداعي الخطير لاوضاع حقوق الانسان في البحرين، خصوصا ان من بين الموقوفين اطفالا لم يرتكبوا جرما حسب دستور البلاد. وطالبت المعارضة بقيام دولة القانون والمؤسسات التي تحترم فيها حقوق المواطنين بدون الحاجة الى قرارات خاصة من اية جهة. فأبناء البحرين يطالبون بحقوقهم ولا يبحثون عن هبات او منن، وهذه الحقوق لا يضمنها سوى دستور البلاد.

● وقد استمرت الاعتقالات في الايام القليلة الماضية ووردت تقارير عن تعرض المعتقلين لتعذيب وحشي. ففي الساعات الاولى من صباح يوم السبت الماضي اعتقل من مدينة حمد كل من شاكر ابراهيم يوسف، ٢١ (سجن سابقا لمدة عامين ظلما)، وأخيه سعيد، ٢٠، احمد علي احمد ،٢٤، أحمد حميد، ١٩، عبد الامير احمد الحمادي، ٢٢، رضا عبد الله خميس، ٢٢، فاضل عباس السبع، ٢٠ (اعتقل سابقا لمدة عامين ظلما)، و حسين أبو مدن، ١٧. واعتقل من منطقة النويدرات كل من عقيل مطر واخيه احمد. واعتقل الشاب علي عبد المهدي حسن، ٢٢. وفي الساعات الاولى من ٩ نوفمبر اعتقل من منطقة ابوصيبع الشاب مليح محمد الشراخ، ٢٠، وتعرض منزله للتخريب وروعت عائلته اطفالا ونساء. ووردت انباء من سجن جو بان الشاب علي ميرزا القصاص من منطقة المعامير والمعتقل منذ شهر ابريل ١٩٩٥، لتعذيب وحشي شديد. وقد وضع في زنزانة انفرادية فترة طويلة. وكانت محكمة امن الدولة السيئة الصيت قد حكمت عليه بالسجن خمسة اعوام بسبب مشاركته في المسيرات الاحتجاجية السلمية.

● وفي لندن استضافت لجنة حقوق الانسان بجمعية المحامين البريطانية الليلة الماضية احد المواطنين البحرينيين، للتحدث عن اوضاع البحرين امام اعضائها. وقد طرح هذا المواطن نبذة مختصرة حول الوضع وطالب بالغاء محكمة امن الدولة وقانون امن الدولة. ودار نقاش ايجابي حول القضية واستغرب الكثيرون مما يجري في تلك البلاد، ووعدوا بمساعدة شعب البحرين لاستعادة حقوقه المشروعة ووقف الانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التي يتعرض لها.

● وفي عددها الصادر هذا اليوم، نشرت صحيفة «القدس العربي» اللندنية مقالا مهما للاستاذ عبد الرحمن النعيمي بعنوان: «الغالبية الساحقة من الناس تريد اصلاح الخلل وليس التغيير الجذري». وقال الكاتب ان الامير قام باجراءات «صغيرة» في الاتجاه الصحيح ولكنها لا تمس جوهر القضية. وقال ان الامير وبطانته ربما يريدون التخلص من اشكاليات كبيرة خلقتها سياسات رئيس الوزراء، «لكن بعض الرموز في السلطة وخاصة في الداخلية تعيش خارج العصر وتريد استمرار التوتر والاعتقالات والأبعاد ». ثم وصل الكاتب الى بيت القصيد فقال: «الاشاعة المتداولة حاليا تفيد ان الامير قد يصدر امرا باجراء انتخابات لمجلس بلدي وان يعطي هذا المجلس صلاحيات كبيرة ولكنها لن تصل الى الشأن السياسي، وسيقتصر دور هذا المجلس على الشؤون البلدية من الطرقات والنظافة والبناء وسواها». وقال: «ان سمو الامير يستطيع ان ينهي تداعيات الازمة السياسية باغلاق الملف الامني (ولن نقول تشبهوا بالملك محمد السادس) واجراء استفتاء شعبي واطلاق الحريات للصحافة لتقوم بالاستفتاء في اوساط المواطنين حول الصيغة المناسبة للمشاركة السياسية التي يرونها مناسبة لهم في الظرف الراهن، اذا كان الحكم غير مقتنع بان الخمسة وعشرين الف مواطن الذين وقعوا على العريضة الشعبية ليسوا وحدهم مع تفعيل الدستور واعادة الحياة البرلمانية». وانتهى المقال الى القول: «ان الدستور والبرلمان في البحرين قد أصبحا من المفردات التي يرددها الصغار قبل الكبار، فهم يدركون بان الدستور هو طريقهم للعمل والحياة الحرة الكريمة والمشاركة الشعبية التي لا مفر منها».

١٩ نوفمبر

● اعتقل في الساعات الاولى من صباح يوم امس (الخميس ١٨ نوفمبر) الشاب منصور عبد الواحد الشهابي، ١٩، بينما كان يسير في الطريق متوجها الى منزله بمنطقة الدراز. وتعرض هذا الشاب لتعذيب وحشي منذ لحظة اعتقاله وضرب ضربا مبرحا حتى خارت قواه ولم يعد قادرا على الوقوف. وقال شهود عيان لاحظوا الموقف ان الشاب لم يستطع الوقوف على قدميه، فحمله الجلادون الى سيارتهم وهو في حالة يرثى لها. وعلم ان الشاب منصور الشهابي طالب بالسنة الاولى بجامعة البحرين. ولم يكن هناك ما يستدعي اعتقاله. ورأى المواطنون في ذلك الاعتداء الوحشي على هذا الشاب مؤشرا على استمرار العنف الحكومي بحق ابناء البحرين برغم ما تشيعه الحكومة عن وجود حالة انفراج. وطالبت المعارضة بالافراج الفوري عن هذا الشاب ومحاكمة المعتدين عليه عاجلا، واصدار الاوامر لوقف الاعتداءات التسعفية فورا. وقد اعتقل اكثر من خمسة عشر مواطنا خلال الاسبوع الاخير في اطار مسلسل الارهاب السلطوي ضد المواطنين. ويخشى على حياة هذا الشاب من الموت نتيجة التعذيب الذي تعرض له وقت الاعتقال. ولاحظ مراقبون كيف تداعت الاوضاع خلال الثلاثين عاما الماضية بشكل يثير الاستغراب والدهشة. فعندما تزوج ولي العهد في ١٩٦٨ (الامير الحالي) نظم الشاعر الكبير الاستاذ منصور الشهابي (جد الشاب المعتقل) قصيدة بالمناسبة. ولو عرف الشاعر آنذاك ما سيتعرض له حفيده بعد ثلاثة عقود فلربما كانت نغمة قصيدته مختلفة.

● وقد دفعت الاجراءات القمعية الحكومية المتواصلة المواطنين للاحتجاج ضد ارهاب السلطة ووقف اعتداءاتها على المواطنين ومقدساتهم واماكن عبادتهم. وقد خرج مواطنو منطقة القرية بسترة صباح امس وزينوا شوارعهم الحيوية بالشعارات الدستورية والكتابات المندة بتقليص الحريات الدينية. وكان من بين الشعارات: «اقتلونا، عذبونا فان شعبينا سيعي أكثر فأكثر»، «نطالب بالدستور والافراج عن المعتقلين وإرجاع المبعدين بدون قيد أو شرط». وقالت مصادر مطلعة ان هذه الفعاليات الشعبية تمهيد لإحياء الذكرى الخامسة لعيد الشهداء في ١٦ ديسمبر، وهو اليوم الذي اتخذ فيه رئيس الوزراء قرار قتل

● وعلى صعيد آخر هناك الآن زوبعة كبيرة ضد السيد كين بيرتشيس، عضو البرلمان البريطاني، بعد نشر مقالة منسوبة اليه في جريدة «اخبار الخليج» في ١٢ اكتوبر. وفي تلك المقالة هاجم الشخص المذكور اللورد ايفبوري الذي لم يذكره بالاسم، بسبب دفاعه عن حقوق الانسان ومطالبته بالديمقراطية في البحرين. واتصل به صحافيون وسياسيون للتأكد مما نسب اليه فلم ينكر ذلك. واشار اولئك الصحافيون الى ما أعلنه السيد بيرتشيس في «سجل اعلان المصالح» لأعضاء البرلمان البريطاني الذي اكد فيه استلامه «هدية من الامير، عبارة عن مجوهرات». ولدى سؤاله عن طبيعة تلك المجوهرات قال انها قطع ذهبية اهديت الى زوجته. وربط الصحافيون بين الهدايا والمواقف السياسية للبرلمانيين الذين يدعون الى البحرين وتدفع تكاليف سفرهم بشكل كامل من قبل حكومة البحرين.

● وفي الوقت الذي رحبت فيه المعارضة بتشجيع فكرة التسامح والحوار بين الاديان، وهي الفكرة التي طرحها الامير خلال مقابلته لعدد من المسيحيين قبل بضعة ايام، فقد طالبت باحترام المساجد والمآتم ووقف الاعتداءات المتكررة عليها. وطالبت على وجه الخصوص باعادة فتح مسجد مدينة حمد وجامع الصادق بالقفول، ورفع الحصار عن الشيخ الجمري. وقالت ان على الحكومة ان تبدأ بالحوار مع مواطنيها وتحترم مقدساتهم وتمنع الاعتداءات على كراماتهم وتوقف التمييز ضدهم على اساس الانتماء الديني او السياسي، كقدمة لاي حوار مع اية جهة اخرى. ولاحظ المراقبون ان اللقاء مع المسيحيين جاء كمقدمة لزيارة الامير للفاتيكان المتوقعة يوم الاثنين الماضي.

٢٢ نوفمبر

● عشية مغادرة الامير البلاد في زيارة رسمية الى الفاتيكان ثم المملكة المتحدة، تواصلت الاعتقالات التعسفية بشكل مروع. فقد اعتقل في الساعات الاولى من صباح امس الاول اربعة اشخاص هم: السيد حسين السيد علوي، ٢٥ عاما، عبد الكريم عبد النبي، ١٨، السيد علاء السيد ناصر السيد محسن، ١٨، بالاضافة الى منصور عبد الواحد الشهابي. وكان الاول قد اعتقل اربع مرات في السنوات الماضية وفصل عن عمله بشركة بتلكو (التي يديرها وزير الاسكان، نجل رئيس الوزراء)، ورفضت الشركة اعادة توظيفه حتى الآن برغم ما كرره الاعلام الرسمي عن توجيهات من رئيس الوزراء باعادة توظيف المفرج عنهم من المعتقلين. واعتقل السيد علاء من منزل جدته حيث كان نائما هناك، وروعت تلك المواطنة المحترمة بأسلوب ارهابي. وكانت الحكومة قد اعتقلت في الاسبوع الماضي عددا كبيرا من المواطنين من بينهم اكثر من عشرة اشخاص من مدينة حمد وخمسة من عراد وعدد آخر من مناطق رأس الرمان والمنامة.

● ورأى مراقبون في تلك الاعتقالات اعادة ملء السجون بالمعتقلين ليتم الافراج عنهم بعفو اميري في العيد الوطني الشهر المقبل. وعلق المواطنون على تلك السياسة بالقول بان سياسات الافراج الجماعية الاخيرة اصبحت اشد وطأة على نفوس المواطنين لان من يعتقل الآن بأسلوب تعسفي عليه ان ينتظر المناسبة التالية ليصدر «عفو أميري» عنه، بينما كان بعض المعتقلين في السابق يطلق سراحهم بعد فترات قد لا تطول احيانا. وأدرك حقوقيون دوليون ان سياسة «اعادة ملء السجون» هي اختراع جديد فرضته رغبة بعض المسؤولين في توفير فرصة لصدور عفو اميري وقت الحاجة. ويتوقع اعتقال المزيد من المواطنين في الأيام القليلة القادمة لتوفير عدد كبير من المواطنين يشملهم العفو الاميري سواء في العيد الوطني الشهر المقبل ام عيد الفطر في العام الجديد.

● بالرغم من صدور قرار اميري بالافراج عن ٢٠٠ سجين سياسي وجنائي فان عدد الذين اطلق سراحهم حتى الآن لم يبلغ نصف هذا العدد، وربما جاءت الاعتقالات الاخيرة لتوفير ارقام جديدة ليشملها العفو.

● واستمر تواجد القوات الامنية بشكل مكثف في مناطق عديدة. فما تزال منطقة الدراز محاصرة بالقوات المدججة بالسلاح، وتواجدت تلك القوات يوم الجمعة الماضية امام جامع رأس الرمان الذي انطلقت منه مظاهرة تطالب بالدستور في الاسبوع السابق. يضاف الى استمرار سياسات القمع الامنية، توجه الحكومة لفرض المزيد من القيود على حرية الجمعيات غير الحكومية. ويناقش مجلس الوزراء في الوقت الحاضر مشروع قانون بذلك واذا تم اقراره فسوف يعرض على مجلس الشورى ليضع بصمته عليه بدون مناقشة حقيقية، كما هي العادة. واكدت الانباء كذلك ان المحامين البحرينيين منزعجون جدا من فرض قانون جديد يسمح للمحامين بالجمع بين مهنة المحاكمة والوظيفة العامة. ويتوقع ان يبصم مجلس الشورى على ذلك القانون الدي فرضه رئيس الوزراء على البلاد. ويدرك المواطنون ان هناك محامين من آل خليفة يريدون المحافظة على وظائف حكومية، ومحامين آخرين يمكن ان تسند اليهم مهمات اخرى من قبل الحكومة، مثل عضوية مجلس الشورى والمجلس البلدي الذي يتوقع الاعلان عنه في ١٦ ديسمبر المقبل.

● وفي واشنطن تحدث يوم امس الباحث الاكاديمي والمتخصص في الشؤون البحرينية الدكتور لؤي بحري حول البحرين امام المؤتمر ال ٣٣ لجمعية دراسات الشرق الاوسط MESA. وقد قدم الدكتور بحري بحثا مهما حول الوضع ناقش فيه الاسس الاقتصادية – الاجتماعية للمعارضة في البحرين. وبعد استعراض مفصل خلص الباحث الى القول: «في ٦ مارس ١٩٩٩ توفي بشكل مفاجي الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، نتيجة سكتة قلبية بعد ٣٧ عاما من الحكم. واجتمع مجلس العائلة الخليفية الحاكمة في اليوم نفسه واعلن ولاءه لنجله. وادى صعود الامير الصغير نسبيا (٤٩ عاما) الى الحكم الى تصاعد الآمال بانه سوف يبدء في تنفيذ الاصلاحات المطلوبة في البحرين، وانه سوف يهدىء الوضع السياسي في البلاد». وأضاف قائلا: «صدرت اشارات غامضة عن الامير ولكن لم يحدث تطور ولا اصلاح حتى الآن. وفي الحقيقة فقد بقي الوضع جامدا وهناك اشارات بانه ما لم

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

٢٣ نوفمبر

● عشية بدء الزيارة الرسمية التي يقوم بها الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى المملكة المتحدة اليوم وغدا شنت قوات الامن عدوانا واسعا على منطقة الدوار الثاني بمدينة حمد واعتقلت عددا من المواطنين. وخلال العدوان حدثت انتهاكات للحرمات وروع الاطفال والنساء. وبلغ عدد المعتقلين صباح امس ١٣ شخصا هم: شاكر سلمان العلي، ٢٢، واربعة من اخوته هم رضي، ١٧، ويوسف، وعلي، وحسين، السيد علي السيد كاظم، ٢٢، محمد عباس السبع، ١٧، احمد عبد الكريم، ١٨، شوقي علي خليفة، ٢٣، جاسم السبع، ١٨، محمد السبع، صالح السبع، وعيسى السبع. وكان ابن عم هؤلاء الاربعة، واسمه فاضل السبع، قد اعتقل قبل بضعة ايام. وتواصلت الاعتقالات في مناطق اخرى. فمن منطقة سماهيج اعتقل في ١٧ نوفمبر الاستاذ موسى المعلم،٢٦، وفي اليوم التالي اعتقل من المنطقة نفسها يوسف المسيح، ٢٥. واعتقل من منطقة رأس الرمان يوم أمس الأول الشاب محمد علي الجزيري، ٢٢. واعتقل من منطقة كرانة ثلاثة اشخاص من بينهم طفلان: عيسى عبد الله عيسى مكي، ١٠، السيد جعفر السيد علوي، ١٥، حسين سلمان هلال، ٢١. واعتقل من منطقة النويدرات كل من علي قمبر (شقيق الشهيد عيسى قمبر الذي اعدم ظلما في ١٩٩٦)، مرتضى القيم، ١٩، علي مدن، ٢٣، حسين حبيب، عباس البربوري، ١٨، وصادق الملا، ٣٠. وكان شقيق الشخص الاخير، عبد الشهيد، ١٤، قد اطلق سراحه قبل اعتقال اخيه.

● هذه الاعتقالات تؤكد سياسة ملء السجون مجددا بالمعتقلين الابرياء ليصدر «عفو أميري» عنهم في مناسبة لاحقة. وقد أدرك المواطنون هذه السياسة وقاموا باحتجاجات عديدة. ففي الايام الثلاثة الماضية شوهدت شعارات جديدة بمنطقة كرباباد وابوصيبع. كما شوهدت حرائق صغيرة في اطارات السيارات بمنطقة ابوصيبع. وفي منطقة النويدرات شوهد حريق احتجاجي كبير يوم امس الاول. وتأتي هذه الاحتجاجات السلمية للتعبير عن السخط الشعبي ازاء استمرار القمع الحكومي ومصادرة الحريات الدينية بشكل لم تشهده البلاد من قبل. وشعر المواطنون بالدهشة عندما تحدث الامير عن التسامح الديني خلال زيارته للفاتيكان. وتساءلوا عن مدى وجود ذلك التسامح في الوقت الذي اغلقت فيه المساجد واعتقل علماء الدين، وتم تأميم الفعاليات الدينية في اطار المجلس الخليفي الاعلى للشؤون الاسلامية.

● واكدت التقارير ان الشيخ الجمري ما يزال يخضع لحصار يومي متواصل بدون انقطاع. فهنك سيارتان تابعتان لجهاز الامن والشرطة تحاصران المنزل بشكل متواصل، ويوجد عدد من قوات الشغب بشكل شبه دائم. وما يزال المواطنون ممنوعين من زيارة الشيخ في منزله، ويتعرض من يزور الشيخ منزله للتحقيق الوحشي. فمثلا عندما زار الشيخ الجمري منزل الحاج محمد بن جاسم بمنطقة بني جمرة يوم الخميس الماضي، استدعي هذا المواطن وتم التحقيق معه وتهديده بالسجن والتعذيب اذا تكرر ذلك. ووجه تهديد للشاب حسن علي لانه اوقف سيارته بالقرب من منزل الشيخ الجمري. وعلى الفور اعطاه الشرطة تحذيرا مكتوبا وطلب منه الحضور الى مركز الشرطة والاعتراف بانه كان يسعى لمقابلة الجمري.

● وعلى صعيد آخر بعثت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب رسالة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، تطلب منه طرح موضوع حقوق الانسان خلال لقاءاته مع المسؤولين البحرينيين. وجاء في الرسالة ان المنظمة تحاول «لفت نظره لاوضاع حقوق الانسان في البحرين في ضوء زيارة الامير الى لندن». وشجبت المنظمة في رسالتها ممارسات محكمة امن الدولة وطالبت بالسماح بزيارة عاجلة لمجموعة العمل التابعة للامم المتحدة حول الاعتقال التعسفي. وطرحت كذلك قضية الشيخ الجمري وطالبت بانهاء الاقامة الجبرية . كما طلبت منه طرح قضية الاستاذ عبد الوهاب حسين وبقية الرموز الشعبية الذين قضوا قرابة اربع سنوات في السجن بدون تهمة او محاكمة. وتمنت المنظمة على الوزير «مناقشة هذه القضايا مع الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والتأكد من قيام السلطات البحرينية بعمل مناسب لانهاء الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في البحرين».

● وكانت المعارضة قد قررت عدم القيام باية اعمال احتجاجية في لندن وذلك لتوفير اجواء مناسبة لانجاح الزيارة. وأعربت عن أملها بان يتمخض عن الزيارة ما يؤدي الى استقرار الاوضاع في البلاد وحل الازمة السياسية، وذلك عبر اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني.

٢٤ نوفمبر

● اثار الفيلم الوثائقي الذي بثته القناة البريطانية الرابعة Channel 4 الليلة الماضية زوبعة سياسية واعلامية واسعة بسبب ما احتواه من معلومات موثقة حول سياسة التعذيب في البحرين. وقد عرض الفيلم افادات شخصية لعدد من ضحايا التعذيب اكدوا فيها تعرضهم لتعذيب وحشي خلال فترات اعتقالهم. وبدى الضحايا الذين ادلوا بشهاداتهم وقد غطوا وجوههم تفاديا للمزيد من التعذيب فيما لو عرفت هوياتهم من قبل جهاز الامن الذي يديره البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون. واثارت مواطنة بحرينية ادلت بشهادتها في الفيلم شعورا بالغضب الشديد عندما اكدت انها مع عدد آخر من المواطنات قد تعرضن للاهانات والتهديد بالاغتصاب اذا لم يوقعن على اعترافات مزورة، وقالت انهن تعرضن لنزع الثياب بالقوة خلال الاعتقال. وتحدث مواطن آخر هو هاشم رضا عن معاناته في السجن منذ مطلع الثمانينات وقال ان ايان هندرسون شخصيا مارس التعذيب بحقه. وتطرق الفيلم الى محاصرة منزل الشيخ الجمري حيث بث لقطات يظهر فيها عدد من عناصر الامن محيطين بالمنزل. وتطرق الفيلم كذلك الى دور ايان هندرسون في تشكيل جهاز التعذيب ودور الحكومة البريطانية في توظيفه بالقسم الخاص البحريني، والى حصول القناة على وثائق من وزارة الخارجية البريطانية تؤكد ذلك الدور. وتساءل البرنامج عن مصير اطروحة البعد الاخلاقي في السياسة الخارجية البريطانية في ضوء هذه الحقائق. واكد اللورد ايفبوري، نائب رئيس اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان ان هندرسون سوف يعتقل ويحاكم، وان قضيته اقوى من قضية بينوشيه لانه مواطن بريطاني الامر الذي يجعل الاسئلة التي وجهها المذيع اليه قائلا ان البحرين وقعت على بعد المواثيق الدولية وبالتالي لا يمكن اتهامها بالتعذيب والاعتقال التعسفي. ولم يستطع الرد على سؤال واحد بشكل مقنع. وقال مراقبون شاهدوا الفيلم ان اجابات السفير كانت كارثة للحكومة وانها اكدت محتوى التقرير بشكل كامل.

ويمكن الاطلاع على النص الكامل للفيلم بزيارة موقع القناة المذكورة وعنوانها: www.channel4news.com

● وكانت صحيفة «صنداي هيرالد» الاسكوتلاندية قد نشرت على صفحتها الاولى في العدد الذي صدر يوم الاحد الماضي ٢١ نوفمبر مقالا قويا بعنوان: «الضحايا يقولون ان الكولونيل الاسكوتلاندي هو المعذب في البحرين». وجاء في المقال: «ان بريطانيا سوف تواجه حرجا شديدا خلال الزيارة التي يقوم بها امير البحرين هذاالاسبوع بعد ان حصلت «صنداي هيرالد» على ادلة بان الكولونيل الاسكوتلاندي قد عذب المناضلين من اجل الديمقراطية خلال عهده كرئيس لجهاز الاستخبارات في ذلك البلد الخليجي». وجاء في المقال ان السياسيين ونشطاء حقوق الانسان طالبوا بتسليم أيان هندرسون لبريطانيا لمحاكمته، لان هندرسون متهم بادارة وتنسيق التعذيب والقمع في البحرين. ونشرت الصحيفة افادة احد الضحايا الذين عذبهم هندرسون شخصيا، واكتفى باستعمال اسم «عبد الله حسن» بدلا من اسمه الحقيقي لكي لا تتعرض عائلته لانتقام حكومي، وقال ان المرة الاولى التي رأى فيها هندرسون كان في العام ١٩٨٢ عندما علق مثل الدجاجة بمكتب عادل فليفل، ولما دخل هندرسون الغرفة سأله: هل ستعترف؟ واعتدى عليه بيده في اماكن حساسة. وقتها كان في الغرفة جلادان آخران هما عبد الله التنك وعبد الله الدوسري. وقال انه علق في الغرفة ٨٨ التي يسميها المعتقلون «غرفة الاعدام» والتقى عبد الله حسن بهندرسون مرة اخرى في غرفته حيث امره بعدم النظر الى الاوراق التي كانت على طاولته، ثم قال له: «انك تحب ان تضرب، ونحن نحب ان نضرب». وتطرق المقال الى شهادات آخرين عذبوا على يدي عناصرالجهاز الذي يديره هندرسون. ونسب الى اللورد ايفبوري قوله: «ان قضية هندرسون يجب ان تصعد الى الواجهة. فهناك ادلة مباشرة بانه متورط شخصيا في التعذيب». وقالت وزيرة العدل بحكومة الظل للحزب الوطني الاسكوتلاندي، روسانا كانينغهام: «ان وجود افادة تشير الى دور مواطن بريطاني في التعذيب يجب ان يؤخذ بجدية، انني سوف ادعم اية محاولة لبحث احتمالات التسليم». اما النائب العمالي، جيريمي كوربين فقد وعد باثارة القضية خلال الجلسة البرلمانية قائلا: «كيف ندعي بسياسة خارجية ذات بعد اخلاقي عندما نتصرف هكذا؟». وانتهى المقال بالقول ان «وزارة الخارجية قالت ان لدى الحكومة قلقا ازاء سجل البحرين في مجال حقوق الانسان وانها في حوار مع العائلة الحاكمة حول ذلك».

● وتجدر الاشارة الى ان ثلاثة مقالات نشرت هذا اليوم حول زيارة الامير في صحيفة «اندبندنت» و «ديلي تلغراف»، وهي جميعا تؤكد على انتهاكات حقوق الانسان والازمة السياسية. وكتبت منظمة المادة ١٩ رسالة الى وزارة الخارجية حول الزيارة، وكتب النائب العمالي، جيريمي كوربين، رسالة الى وزارة الخارجية حول الموضوع نفسه. اما لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية فقد كتبت رسالتين الى وزارة الخارجية البريطانية والى امير البحرين حول حقوق الانسان والازمة السياسية، ورسالة الى جريدة «التايمز» اللندنية.

٢٥ نوفمبر

● أصدرت محكم امن الدولة السيئة الصيت يوم امس احكاما جائرة بالسجن على سبعة من المواطنين بدون اية تهمة دستورية. فبعد اكثر من عام على اعتقال كل من: الدكتورعيسى ابراهيم مطر والدكتور محمد سعيد علي موسى والمهندس حسن ابراهيم علي مطر وسعيد علي مكي وفاضل عباس الديري والسيد جابر، صدر الحكم القاسي عليهم بالسجن ستة شهور. وهذا يؤكد ان افراد المجموعة لم يرتكبوا اية مخالفة قانونية، وبالتالي فقد سجنوا فترة طويلة جدا بدون مبرر. هذا بالاضافة الى التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له خلال الاعتقال. ولم يعرف بعد ما اذا كان هؤلاء المظلومون قد أطلق سراحهم، ولا ما اذا كان جهاز التعذيب سوف يسمح للجهات التي يعملون بها بالسماح لهم بالعودة.

● هذا وقد استمرت الاعتقالات التعسفية في الايام القليلة الماضية. فقد اعتقل في الساعات الاولى من يوم ٢٢ نوفمبر الشاب علي عباس علي عبد الله القطان، ٢٤، من منزله بمنطقة ابلاد القديم. وفي وقت لاحق من ذلك أستدعيت زوجته للتحقيق وعوملت بأسلوب غير لائق. وفي اليوم نفسه اعتقل من مدينة حمد كل من محمد الحداد، ٢٠، حسن الشجرة، ١٨، انور البرباري، ٢٠، وافرج عن هؤلاء الثلاثة في اليوم التالي بعد تعذيب وحشي. واعتقل كذلك كل من: السيد علي عطية، ١٩، شوقي علي خليفة، ١٩، وطلال البرباري، ١٧، وما زالوا قيد الاعتقال.

● وفي لندن، نشرت صحيفة «الاندبندنت» يوم امس مقالا بعنوان: «منظمات مكافحة التعذيب تحتج على زيارة امير البحرين»، بقلم: فرام أبرام. وجاء في المقال: «احيطت زيارة امير البحرين الجديد الى بريطانيا الليلة الماضية بخلافات مع مجموعات مكافحة التعذيب التي طلبت من الوزراء اثارة قضايا حقوق الانسان مع الامير». وأشارت المقالة الى رسالة من منظمة المادة ١٩ (التي تستمد اسمها من المادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان) قالت فيها ان هناك الآن منعا على الانشطة الدينية وان قوات الامن حاصرت مسجدا واحدا على الاقل. وقالت كذلك ان عضو المجلس الوطني واحد المطالبين بالديمقراطية، الشيخ عبد الامير الجمري يعيش تحت الاقامة الجبرية. اما المنظمة الدولية لمكافحة التعذيب فقالت ان بضع مئات فقط من المعتقلين قدموا للمحاكمة بينما هناك اعداد كبيرة اخرى ترزح في السجون بدون تهمة او محاكمة. ونسبت الجريدة للمنظمة قولها: «ان انتهاكات حقوق الانسان في البحرين خطيرة جدا وان حكومة البحرين هي الوحيدة القادرة على حلها. اننا نحثكم على مناقشة هذه القضايا مع الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة خلال زيارته والتأكد

يوميات البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٩

كوك، وزير الخارجية البريطاني، قام الشهر الماضي بزيارة مع عدد اعضاء البرلمان وان مصاريف تلك الزيارة دفعت من قبل عمرالحسن. واضافت ان قوات الامن البحرينية تدار من قبل ايان هندرسون، وهو كولونيل بريطاني سابق. ونسبت الصحيفة لاحد ضحايا التعذيب قوله للقناة التلفزيونية الرابعة: «علقوني كالدجاجة لمدة ١٥ دقيقة. لقد قيدوني وعلقوني من يدي ورجلي، وأخلوا اداة في جسدي وأنا معلق».

● ونشرت الصحيفة في ملحقها كذلك تعليقا على تصريحات كين بيرتشيس ومقالته التي نشرتها صحيفة «اخبار الخليج» والتي هاجم فيها اللورد ايفبوري على مواقفه المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان. وكان التعليق على تلك التصريحات ساخرا.

● أما صحيفة «الديلي تلغراف فكان مقالها الذي نشرته امس بعنوان: «البحرين تمارس التعذيب بحق معارضيها» بقلم محررها الدبلوماسي كريستوفر لوكوود. وجاء في المقال ان البحرين اتهمت الليلة الماضية بانتهاكات لحقوق الانسان، وذلك عشية زيارة اميرها للبحرين. وتطرقت للفيلم الوثائقي الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة قائلة انه يؤكد ممارسة التعذيب والاعتقال التعسفي في ذلك البلد الذي وصفته بانه «يحكم بنظام وراثي استبدادي لا ينتخب فيه البرلمان بل يعين أعضاؤه». ونقلت عن وزارة الخارجية قولها ان ملف حقوق الانسان تحسن في الآونة الاخيرة. ونقلت عن البرنامج معاناة الضحايا ومن بينهم فتاة صغيرة اكدت انها تعرضت للتهديد «بوضعها على الكرسي الكهربائي حتى تعترفي، واذا لم تعترفي فسوف نقوم باغتصابك».

٢٦ نوفمبر

● في ضوء البرنامج التلفزيوني الذي بثته القناة التلفزيونية الرابعة في لندن مساء امس الاول والذي شاهده الملايين، وقّع عدد من اعضاء البرلمان البريطاني بيانا مهما اصبح وثيقا بسجلات البرلمان البريطاني. ونص البيان على ما يلي: «ان هذا البرلمان يأخذ بعين الاعتبار زيارة امير البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الى المملكة المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٩، ويهنيء اخبار القناة الرابعة على تقريرها الذي صُوّر سرا حول الاعتقال التعسفي والتعذيب في البحرين والدور القيادي الذي لعبه الكولونيل البريطاني السابق، ايان هندرسون، ويشجب استمرار النظام في سجن آلاف المعتقلين السياسيين بدون تهمة منذ ١٩٩٦، ويعبرعن قلقه بانه بالرغم من صعوده الى السلطة في مارس ١٩٩٩ فقد استمرت انتهاكات حقوق الانسان في البحرين في ظل حكم الامير الجديد، ومن بين ذلك الابعاد القسري للمعارضين والاعتقال التعسفي الذي شمل طفلا لم يتجاوز العاشرة هو عيسى عبد الله مكي من قرية كرانة في الايام القليلة الماضية، ويلاحظ ان الرمز المعارض الشيخ عبد الامير الجمري، بالرغم من اطلاق سراحه بعد ثلاث سنوات من الاعتقال بدون محاكمة، ما يزال يخضع للاقامة الجبرية ويمنع من اي نشاط سياسي، ويطالب حكومة صاحبة الجلالة بطرح مشاهدات اخبار القناة الرابعة على الامير وحثه على وقف كل انتهاكات حقوق الانسان في البحرين، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين فورا ووقف الابعاد القسري للمواطنين البحرينيين، والسماح لمئات المبعدين بالعودة، والدخول في حوار مع لجنة العريضة الشعبية من اجل اعادة برلمان البحرين ودستورها».

● وكانت لجنة حقوق الانسان التابعة لجمعية المحامين البريطانية قد بعثت رسالة الى الامير تطالبه فيها باصلاحات قانونية وسياسية. ووقع الرسالة المحامي ستيفن سولي، الذي رحب في بداية الرسالة بالامير وما قام به من خطوات من بينها الافراج عن بعض المعتقلين ورفع الحظر عن المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب، ثم اضاف: «انه مع بالغ القلق، ان نسمع ان هناك تصاعدا في ممارسات التعذيب على ايدي قوات الامن الحكومية، وان الشيخ الجمري محكوم بما يشبه الاقامة الجبرية منذ اطلاق سراحه في يوليو من هذا العام وان منطقته في بني جمرة محاصرة، وان منزله مراقب على مدى الـ ٢٤ ساعة. وتأمل اللجنة ان لا يكون القرار بتأجيل زيارة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي التابعة للامم المتحدة حتى اكتوبر ٢٠٠٠ مؤشرا لغياب النية باصلا ح اوضاع حقوق الإنسان. ان اللجنة تحث سموكم على االاعتراف بضرورة تحقيق حل ديمقراطي للازمة الشديدة في البحرين وبدء عملية الاصلاح باعادة العمل بالدستور والغاء محكمة امن الدولة التي تقتصر ممارساتها للمستويات الدولية للعدالة. ونود توجيه نظر سموكم الى التقرير الذي أصدرته اللجنة بالمشاركة مع اللجنة البرلمانية البريطانية لحقوق الانسان، والذي يقدم تفصيلات حول كيف ان قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة ينتهكان مواد القانون الدولي. وانتهت الرسالة بالقول: «ان نهج القمع الذي يشمل التدخل الواسع من قبل قوات الامن والاعتقال التعسفي والتعذيب والابعاد القسري لا يمكن ان يؤدي الا الى المزيد من الاضطراب والفوضى، والشجب الدولي الاوسع من قبل المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان». وبعثت اللجنة رسالة مماثلة الى السيد بيتر هين، وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية تطلب منه فيها طرح هذه القضايا على الامير.

● وكانت منظمة المادة ١٩ قد بعثت رسالة الى الامير وقعها السيد أندرو بوديفات، المدير التنفيذي، وجاء فيها: «ان منظمة المادة ١٩ قلقة جدا ازاء الانباء التي تتحدث عن قمع حرية العبادة من قبل وزارة الداخلية البحرينية». وذكرت الرسالة ما حدث لمسجد الصادق بالقفول، وكذلك اعتقال عدد من علماء الدين والتحقيق معهم ومنعهم من اداء صلاة الجمعة في تلك المساجد. وتطرقت الرسالة الى القمع الذي يعاني منه الشيخ الجمري ووضعه تحت الاقامة الجبرية وتهديده بالمحاكمة اذا ما قام بأي نشاط. وأضافت الرسالة: «ان منع الصلاة ومضايقة النشطاء المطالبين بالديمقراطية انتهاك للقوانين المحلية والدولية. فدستور البحرين ينص على: «ان حرية المعتقد حق مطلق. وتضمن الدولة عدم المساس بأماكن العبادة وحرية اداء الشعائر الدينية واقامة المسيرات الدينية والاجتماعات طبقا للعادات المرعية في البلاد». بينما تعطي المادة ٢٣ كل مواطن «الحق في التعبير عن رأيه بالقول او الكتابة او بأية وسيلة اخرى». وبالاضافة الى ذلك فان عضوية البحرين بالامم المتحدة تفرض عليها التزامات دولية لحماية حقوق الانسان ومنها حرية الدين والتعبير. وتمنح المادتان ١٨ و ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان كل مواطن «حق الفكر والمعتقد والدين وكذلك حق حرية الرأي والتعبير».

نداء من خلف القضبان

عندما اردت ان اكتب الرسالة تحرك فؤادي ليتكلم وتحدثت مشاعري، وتلفظت كل جارحة في جوارحي، ونادت كل مفردة في وجداني واحاسيسي بعد ان لامست روحي ودمائي، فصرخت .. تبا لكم يا شياطين الانس والجن، لعنة الله عليكم يا اعداء الله، في زمن سحقت فيه كرامة الانسان ولايراد له ان يقوم وينهض بعزته، في زمن لايراد له ان يعلن عن موقفه، ويدافع عن ما اغتصب منه ليسترجعه، سلبت وصودرت كل حقوقه المشروعة والانسانية، فماذا عسى ان يفعل؟ يقدم وردة حب للغاصب ام يبتسم للجاني؟ كلا بل عليه ان يسعى بكل ما يملك ليسترجع كرامته وعزته، ويعلن عن موقفه بانه صاحب رسالة ويدافع عن الانسانية والخط الاسلامي ..

يا اعداء الانسانية لقد ادميتم قلب وروح الامة بكل تلك الجراحات الغزيرة، لقد عذبتم الاب الغالي والعزيز على كل انسان، واسكبتم العذاب عليه سكبا، واذقتموه كاس الموت والآلام .. فله من اعماق فؤادي باقة وورود محمدية ارسلها بعطرها الزاكي الذي يفوح حبا وتقديرا ووفاء.

أخي العزيز .. ان في قلبي نارا تضطرم من الحنين والشوق اليكم لن تطفىء إلا عند اللقاء والعناق، لقاء الاحبة الغالية .. فعليكم ايها الاخوة الاعزاء الترابط فيما بينكم وتقوية الارادة وادخال الياس في قلب الاعداء، اعداء الحرية والانسانية.

وننظر لها .. غير أن الاجمل من ذلك هو حقيقة الجمال الذي يتحرك في الواقع عندما نلتحم مع بعضنا البعض ونبقى يدا واحدة تصد الضربات القاتلة .. عندما نرد حق مغتصب .. وعندما نفدي الشيخ المعذب .. عندما لاندع للاشاعات والاباطيل موقع لها في واقع عقولنا وقلوبنا وحياتنا الواقعية .. عندما نلتف حول قيادتنا الابية .. عندما نحبط الخطط الخبيثة .. عندما نحب أبا جميل ونضحي من أجل التطهير ورفع كلمة الله سبحانه وتعالى، واسترداد الكرامة والطمانينة . ذلك هو الجميل حقا .

اخواني لاتنسوا البقاع الطاهرة مقبرة الشهداء وقبور الشهداء، عليكم بزيارة تلك الاجساد والارواح المؤمنة وتجديد العهد بالمضي قدما نحو مستقبل مشرق، مملوء حبا وخيرا .. وكذلك اسرة كل شهيد . فيا حبذا لو قدم كل انسان باقة وورود تحية لاسرة الشهيد وتعبيرا عن الحب والذكرى الخالدة التي ستبقى له في النفوس على مر الزمان .. يقول الشيخ حفظه الله: «ان أمة لاتحيي ذكرى شهدائها لهي أمة لاتستحق التعظيم » وكذلك عليكم ان تزوروا اسر المعتقلين والمحكومين لالقاء الامل والفرحة في تلك القلوب والتآزر والتواسي فيما بينكم، كل ذلك يدفع بالقضية للامام ويجعلها تسير على خطى يحبها الله ورسوله .. علينا ان ندعوا من قلوبنا بالفرج لكل مضطهد معذب قابع تحت السياط يتلوى من شدة العذاب والآلم ..

مايرام وهل الناس مفعمه بروح قوية؟ وهل القضية تتحرك بحرية وهل الانسان المؤمن يعاضد أخاه؟

أخي العزيز الصامد: انت العزيمة .. انت روح المقاومة كلها

نعم أخي العزيز أحمد الله وأشكره على النعمة التي تفضل بها علي بان أبقاني سجينا تلك المدة، فان الله سبحانه وتعالى لن ينسى المؤمنين وستبقى الالطاف الالهية ويد الرحمة مادامت الامة متعاونة ومترابطة قيادة وشعبا ..

لاتقولوا ماذا قدمت لنا الانتفاضة بل قولوا ماذا قدمنا نحن للانتفاضة .. فبقدر ما تقدم وتفدي وتعطي وتضحي، تعطيك وتفيض عليك بالنجاح والفلاح ان شاء الله.

..يقول الشيخ: «ان شعبا يصنع مجده وتاريخه لهو شعب يستحق التعظيم»، سوف تكتب كل

تلك التضحيات الجسام بأحرف من نور على صفحة الزمان إلى الابد .. ويقول القائد: «فلنصمم جميعا على التحرك في الاتجاه الذي يلقي اليأس في قلب العدو».ويقول ايضا : «ان عدونا ليس قويا وان تظاهر بذلك، ان قوة الاستكبار قوة مادية والمادة اضعف من الروح»، فلنتحرك متوكلين على الله الله، علينا ان نجسد ما نطالب به في حياتنا دائما في كل مواقع حياتنا.

من فيض وريدي ارسل سيلا عارما يتدفق حبا ووفاء لك ايتها الارض الحبيبة العزيزة.

واكتملت الانتفاضة نجمة خماسية

جهاد متواصل عبر خمسة اعوام، لم ينقطع يوما، كما لم ينقطع قمع الظالمين. وعطاء كريم من نفوس كبيرة استعلت على الدنيا وشهواتها وتطلعت لما عند الله، وثبات على الحق مع إيمان راسخ وعزم وشمم. تلك هي قصة انتفاضة شعب أبى الا ان يعيش حرا أبيا، وينعتق من القيود مكسرا الاغلال واثقال الدنيا. وهي قصة كتبت فصولها بدماء الشهداء، فأصبحت من الملاحم الكبيرة التي تختلط فيها عظمة الرجال بعظمة مبائهم وأهدافهم. وقف الجميع سدا بوجه الطغاة، فازداد تفرعنهم وراحوا يكثفون عدوانهم على الابرياء. سقط من سقط في ميدان الشهادة، وصعد الى ربه راضيا مرضيا، والدماء الساخنة تخط قصته على جبين الزمن، فتهفو لها النفوس عبر الزمان والمكان. أفرأيت باحثا في تاريخ هذه البلاد يستطيع تجاهل هذه الحقبة التي فرضت البحرين على خريطة السياسة في العالم وأصبح القاصي والداني يدركان معنى الظلم والقمع والارهاب السلطوي. واعتقل خلال هذه الفترة من اعتقل، فاذا كل منهم يولد من جديد بطلا عملاقا تشرئب له اعناق الناظرين، ويتمنى لقاءه الاحرار في كل مكان. وهذه الاعتقالات ما تزال تمثل الوجه الاسود للنظام القمعي الذي يأبى القائمون عليه التعامل بالحسنى مع ابناء اوال.

ملحمة الكرامة هو ما يناسب نضال الشعب على مدى الاعوام الخمسة الاخيرة من تسميات، وأية ملحمة أشرف من ان يقف الطفل والشيخ والمرأة رافعين هتافاتهم وقبضات أيديهم تلوح في الهواء معلنة تحدي النظام القهري؟ وكيف استطاع هؤلاء الصمود في مواقعهم على مدى ستين شهرا وهم الذين أنهكتهم سنوات القهر والاستعباد؟ ففي قرارة كل مواطن قناعة راسخة بضرورة الصمود بوجه الظلم والتصدي لمخططات الاعداء لانهاء عهد ظلمهم الاسود، وفي نفس كل مظلوم منهم شعور عميق بالظلامة والاحساس بضرورة منع استمرارها. وعلى هامة كل طفل اعتقل قرأ العالم آيات البطولة والشموخ، فكان التقدير والاحترام والانحناء والاجلال. وفي صدر كل أم فجعت آهات ما تزال مختزنة منذ اليوم الذي صرخت حسرة وهي ترى الجسد الطاهر ممزقا بمباضع الجلادين ورصاص الحاقدين. وفي قلب كل والد افتقد ابنا او اثنين او ثلاثة بعد ان جرهم الجلادون من غرف نومهم الى غرف التعذيب، أحاسيس بحسرة لا تنقطع وحقد على القتلة والسفاحين الذين يلطمونه كلما سأل عن فلذات كبده. فهو يسترق الانبا ء من أفواه ضحايا التعذيب الذين يخرجون من غرف التعذيب، فينقلون له معاناة ابنائه. فتارة يتحدثون عن صمودهم بوجه القتلة، واخرى يصفون ما يعانونه من تعذيب واهانة وشتم للمعتقدات. لكنه صابر محتسب، لان دم الحرية وحب الله يجري في عروقه.

خمسة اعوام من الصمود أذهلت العالم، فكيف يكون لشعب صغير مضطهد كل هذه الطاقة المختزنة مع ما لدى السلطة الظالمة من امكانات مالية وعسكرية هائلة؟ أليس الايمان مصدرا للقوة والعزم والارادة؟ فمن الذي يقول بان الظالم هو المنتصر دائما؟ لقد أصبح اليوم واضحا ان كل نقطة دم سقكت ظلما وعدوانا لمواطن يطالب بحقوقه المشروعة اصبحت مشروعا لحركة احتجاجية مستقبلية. وان كل شهيد احتضنه تراب اوال سيبقى شاهدا على ظلم النظام وارهابه، وسوف تنمو على قبره شجرة باسقة تحيي في الناس مشاعر العزة والكرامة الانفة. لقد كتب تاريخ جديد لهذه الارض، وهو تاريخ سطرت حروفه دماء الابرياء، وبالتالي فسوف يبقى خالدا مدى الدهر، وسوف تقرأه الاجيال وتدرك ما عاناه هذ الجيل على ايدي اعداء الحرية والانسان. نعيش اليوم امجادا لشعب ضحى بأغلى ما يملك من اجل ان يصنع طريق الحرية لاجياله الحالية والمقبلة.

ولكن هل انتهت المعركة؟ من الذي يقول ان الصراع الابدي بين الحق والظلم ينتهي بسهولة؟ فما دام هناك طغاة مستبدون في هذا العالم لا يعرفون من الحياة الا انها وسيلة للاستغلال والاستفادة غير المشروعة، فليس من الممكن ان ينتهي الصراع. وكلما ازداد النظام الاستبدادي شراسة ازدادت وسائلة التواء، وأصبح اكثر غموضا حتى لأصدقائه. لقد حقق ابناء اوال الكثير على طريق الحرية، فقد أرغموا النظام الارهابي على الاعتراف بوجودهم للمرة الاولى في تاريخ العلاقة بين الطرفين قبل اكثر من قرنين، وها هم اذيال النظام يتسكعون على ابواب المنظمات الدولية في محاولات يائسة للتشويش والتعتيم على الحقائق. وها هي تضحيات ابناء البحرين تحكي قصة المعاناة وتفرض نفسها على أجهاز التعذيب والقتل وعلى صانعي القرار السياسي وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ان يقدموا «تنازلات»، وان «ينحنوا» امام الريح لكي لا ينكسر قوامهم. من كان يصدق ان رموز الاستبداد سوف يوافقون على تشكيل لجنة لحقوق الانسان؟ ألم يكن مجرد الحديث عن تلك الحقوق «تهديدا لامن الدولة». من كان يصدق ان رئيس الوزراء سوف يوافق على اجراء انتخابات بلدية؟ او الاعتراف بوجود المرأة البحرينية؟ من كان يعتقد يوما انه سوف يسمح لبعض المبعدين بالعودة؟ الشعب وحده هو الذي فرض عليه تلك المواقف، وهو الذي سوف يتمكن - بعون الله - من الغلبة النهائية على المعذبين والجلادين والقتلة والسفاحين. خمسة اعوام متواصلة أنهت هذا القرن بانتصار الدم على السيف، وسوف تكون بعون الله اساسا لمجتمع مدني تتحقق فيه الحرية ويعيش فيه ابن البحرين مكرما في ارضه، عزيزا في وطنه، ويندحر الجلادون والماكرون، والله هو الناصر والمعين، وهو ربنا ونعم الوكيل.

نجمة خماسية في الذكرى الخامسة

تبسّم أيّها الامل ... لكي تحيا بك المقلُ
فخَمسٌ قد مررن بنا ... على هاماتها الشُعَلُ
تضيء دروبَ أجيالٍ ... ولا ينتابُها الكللُ
وتلمع في لياليناً ... وباسم اللهِ تبتهلُ
جميلاتٌ ولوداتٌ ... وفي أحشائها العسلُ
تهاوى يوم طلعتِها ... وكسّر أنفَه هُبَلُ
تُذكرُنا بأجدادٍ ... وبالآباءِ تتصلُ
يُحرّك عطفَها التاريـ ... ـخُ وهو الراقصُ الثَّمِلُ
فتصدح في عباءتها ... وبالآمالِ تكتحلُ
تُقبّل تربةَ البحريـ ... ـنِ ثَملى ثم تعتدلُ
إلهَ البحرِ فارْعَ الشعـ ... ـبَ انّ الشعبَ معتقَلُ

متى عن تربةِ البحريـ ... ـنِ هذا الظلمُ يرتحلُ
وترقص في خمائلها ... زهورُ الحُبِّ والقُبَلُ
وتطرَبُ كلّ ساقيةٍ ... ويحلو عندها النّزُلُ
رويَدك أيها الجلا ... دُ انّ مآلَك الوحَلُ
تطالُ كرامةَ فتيتنا ... وسوف يطالُك الأجلُ
حياتُك أيها العملا ... قُ سفرٌ كلّه عملُ
وعزمُك مثلُ عزّتِنا ... فصبرا أيّها البطلُ
سيبزُغُ فجرُك الآتي ... فلا نومٌ ولا كسلُ
ويُشرقُ نورُ غُرتِه ... ويحضن أهلَه طللُ
سيُجمع شملُنا يوما ... وفي البحرينِ نحتفلُ

واكتملت الانتفاضة نجمة خماسية - التتمة من ص ١

يعرفون من الحياة الا انها وسيلة للاستغلال والاستفادة غير المشروعة، فليس من الممكن ان ينتهي الصراع. وكلما ازداد النظام الاستبدادي شراسة ازدادت وسائلة التواء، وأصبح اكثر غموضا حتى لأصدقائه. لقد حقق ابناء اوال الكثير على طريق الحرية، فقد أرغموا النظام الارهابي على الاعتراف بوجودهم للمرة الاولى في تاريخ العلاقة بين الطرفين قبل اكثر من قرنين، وها هم اذيال النظام يتسكعون على ابواب المنظمات الدولية في محاولات يائسة للتشويش والتعتيم على الحقائق. وها هي تضحيات ابناء البحرين تحكي قصة المعاناة وتفرض نفسها على أجهاز التعذيب والقتل وعلى صانعي القرار السياسي وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ان يقدموا «تنازلات»، وان «ينحنوا» امام الريح لكي لا ينكسر قوامهم. من كان يصدق ان رموز الاستبداد سوف يوافقون على تشكيل لجنة لحقوق الانسان؟ ألم يكن مجرد الحديث عن تلك الحقوق «تهديدا لامن الدولة». من كان يصدق ان رئيس الوزراء سوف يوافق على اجراء انتخابات بلدية؟ او الاعتراف بوجود المرأة البحرينية؟ من كان يعتقد يوما انه سوف يسمح لبعض المبعدين بالعودة؟ الشعب وحده هو الذي فرض عليه تلك المواقف، وهو الذي سوف يتمكن - بعون الله - من الغلبة النهائية على المعذبين والجلادين والقتلة والسفاحين. خمسة اعوام متواصلة أنهت هذا القرن بانتصار الدم على السيف، وسوف تكون بعون الله اساسا لمجتمع مدني تتحقق فيه الحرية